مجلة
الرابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (5) يونيو 2022م

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شـرّاكــة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

استخدام الطاقة الشمسية في تحسين (الإنتاج الزراعي)

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي
رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

Economista.967@gmail.com facebook.com/107194314898407 عدن - اليمن

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

محتويات العدد:

- من نحـــن 5
- ملخص قرارات ونتائج الورشة النقاشية الأولى 9
- شخصية اقتصادية 10
  - أ. محمد القطيبي
- تحليل مؤشرات أسعار الصرف لشهر مايو 15
- أثر السياسة المالية على استقرار أسعار الصرف - د. نهى العبد. 19
- تطورات اقتصادية:
- التحديات الاقتصادية - القيادة الرئاسية وجهاً لوجه. د. حسين الملعسي. 20
- رؤية الأمل من أجل الوطن. محامي. سالم سلمان الوالي. 22
- ظاهرة التسول حضور على الأرض وغياب من الملفات - مرفت عبد الواسع. 24
- المقترحات والحلول والمعالجات للصعاب التي تواجه القطاع السمكي حاليا وعلى كافة الأصعدة. علي عبده ناجي. 26
- تحليل مؤشرات أسعار السلع لشهر مايو 29
- مقالات اقتصادية:
- تحليل مؤثرات محركات الوصول إلى الغذاء في اليمن.. د. بثينة السقاف 33
- البطالة في اليمن الآثار والتبعات - نبيل حسن الفقيه 37
- القطاعات النفطية الإنتاجية.. تأثير عائداتها على الاقتصاد اليمني
  - م. علي سعيد صالح 39
- مسيرة مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني - د. أحمد العوش 43
- تكنولوجيا توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في تحسين الإنتاج الزراعي - وقاص احمد نعمان. 45
- تـجـارب تنموية:
  - كوريا الجنوبية.. النهوض وسط النمور - د. سامي محمد 50
- إلى من يهمه الأمر (فوضى الطرق والجبايات.. إلى أين وإلى متى؟ 53

الافتتاحية

الحمد لله حمدا كثيرا، الذي بفضلة يفكر العقل، وينطق اللسان، ويكتب القلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم الذي كان فصيح اللسان، وواضح البيان، أما بعد....

القراء والمتابعين الكرام نقدم لكم عددًا جديدًا من مجلتكم مجلة الرابطة الاقتصادية الإلكترونية، والذي يحتوي بين دفتيه موضوعات متعددة ومقالات وتحليلات متنوعة في مجالات اهتمام القراء المتابعين للشأن الاقتصادي العام.

يشتمل هذا العدد على حوار شامل وسبق صحفي تنفرد به مجلتكم؛ وذلك من خلال أول ظهورإعلامي وأول لقاء صحفي مع رجل الأعمال الشهير والخلوق الأستاذ محمد عبداللاه ثابت القطيبي، بالإضافة إلى الفقرات المعتادة لأبرز تطور أسعار الصرف وأخبار سير مزاد بيع العملة ومتابعة جادة لأسعار السلع في مدينة عدن.

كما يحتوي العدد على جملة من الموضوعات التي تعكس جملة من التطورات الاقتصادية، ومقالات تنفرد بها المجلة في عدد من مجالات الاقتصاد والاجتماع الحيوية.

نتمنى أن ينال هذا العدد رضا متابعينا الكرام وحسن إعجابهم وندعو الله أن يوفقنا لخدمتكم، ونشكر كل من أعاننا على إصدار هذا العدد.

والله من وراء القصد.

- رئيس التحرير

من نحن؟

أولاً: نبذة عن التأسيس

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين. وبانتظار التأسيس الرسمي للرابطة بعد استكمال العمل مع الجهات الحكومية المعنية.

ثانياً: الرؤية

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

ثالثاً: الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

رابعاً: الأهداف

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

طبيعي أطيب مذاق

اكتشف كل مميزات
تطبيق القطيبي موبايل

حمل التطبيق
من متجر جوجل

JETZT BEI
Google play

الإدارة العامة - عدن - المنصورة - شارع القطيبي - الرقم المجاني : 8000393

@ alquteibiexchange@gmail.com

www.alqutaibiexchange.com

ALQUTAIBI EXCHANGE CO.

(من أدبيات ونتاج الرابطة)

القرارات والتوصيات لورشة العمل الأولى حول (قراءة متعمقة لقرارات الحكومة والبنك المركزي وآثارها المتوقعة)

خلص المشاركون في ورشة العمل من خلال المداولات والنقاشات الجادة والهادفة إلى إغناء أوراق العمل المقدمة من قبل الجهات المشاركة والخبراء والمهتمين بجملة من التوصيات والقرارات أهمها:

■ أولاً: قرار الحكومة رقم (7) لعام 2021م بشأن رفع سعر الصرف الجمركي من 250 إلى 500 ريال مقابل الدولار الأمريكي:

١- ضرورة توسيع قائمة السلع المشمولة بسعر الصرف الجمركي السابق للدولار أي ٢٥٠ ريال للدولار وتحديدًا السلع الغذائية والدواء مراعاة لواقع الحياة المعيشية للسكان ولتآكل الدخل بفعل التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للعملة.

٢- عقد طاولة مستديرة تضم ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة ومصلحة الجمارك وممثلين عن الغرفة التجارية والمستوردين للتنسيق بشأن عدد من القضايا ذات الإهتمام المشترك في مجالات الاستيراد والتسعير والجمارك وغيرها من القضايا المشتركة ويمكن أن تتولى رابطة الاقتصاديين دور المنظم لعقد الاجتماع وميسر لجلسات الطاولة المستديرة.

٤- أهمية العمل بنظام العمل الآلي في تسديد الضرائب والرسوم الجمركية والواجبات لضمان حماية حقوق الدولة والقطاع الخاص والسلطات المحلية.

٦- أهمية انتهاج مبدأ العدالة الضريبية عند انفاذ قانون الجمارك وإلغاء أي إعفاءات بهدف تحسين تحصل الموارد المالية.

٧- وضع أسس واضحة لتفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وفقًا للقوانين والأنظمة النافذة بما يتعلق بإتخاذ القرارات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية.

٨- إن قرار رفع سعر الصرف الجمركي أدى إلى زيادة أسعار السلع بما فيها الضرورية والمعفية، وعليه نوصي الجهات المعنية بدراسة آثار رفع سعر الصرف الجمركي على الأسعار وعلى مالية الدولة والقيام بضبط الأسعار من قبل وزارة الصناعة والتجارة والسلطات المحلية وذلك للتخفيف أعباء الحياة والعمل على تأمين الأمن الغذائي للسكان.

■ ثانياً: قرارات البنك المركزي:

١- تحييد البنك المركزي والاقتصاد بشكل عام عن التدخلات السياسية.

٢- الضرورة الملحة للإفراج عن أرصدة البنوك التجارية والإسلامية بالدولار لدى البنك المركزي تنفيذًا لقرار البنك وترحيلها للخارج لتمويل الاستيراد وذلك بهدف تخفيف الضغوط على العملة المحلية في سوق الصرف.

٣- إلزام البنوك التجارية والإسلامية القيام بدورها المناط بها قانونًا بتنفيذ قرارات البنك المركزي عدن الأخيرة والتعاون مع البنك المركزي في تفعيل دورها في فتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالمعاملات الخارجية.

٤- ضرورة أن يرافق تطبيق قرارات الحكومة والبنك المركزي عدن إجراءات أخرى مكملة من قبل الجهات المختصة في مجال السياسة المالية والنقدية وخاصة تلك القرارات التي تعالج المشاكل الرئيسية في مجال العملة المحلية.

٥- العمل على تفعيل اللوائح والأنظمة الخاصة بتنظيم نشاط الصرافة وإغلاق محلات الصرافة غير المرخصة ليتناسب نشاط الصرافة مع حاجة السوق الفعلية والحد من المضاربة.

٦- تفعيل إشراك القطاع الخاص في عضوية مجلس إدارة البنك المركزي وفقًا لنصوص القانون المنظم لذلك.

٧- تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون قيام البنك المركزي بدوره الرقابي على نشاط البنوك ومؤسسات الصرافة وتطبيق القانون بالتعاون مع الجهات الضبطية والقضائية ووقف الفوضى في سوق المال والصرافة.

٩- تطبيق قرار البنك المركزي عدن بنقل عمليات البنوك التجارية والإسلامية إلى العاصمة عدن وأهمية تعاون البنوك وأجهزة الدولة والدول والمنظمات الدولية في تطبيق القرار وتحقيق مرامية المالية والنقدية.

١٠- ضرورة إتخاذ حزمة من الإجراءات الحازمة لحشد الموارد المالية للدولة لضمان استدامة المالية العامة وتنفيذ الموازنة بصرامة من خلال تقليص النفقات الجارية وزيادة الانفاق الاستثماري والزام كافة المؤسسات والمصالح الحكومية بتوريد ايراداتها في الحسابات المخصصة لدى البنك المركزي عدن.

١١- دعوة الحكومة بضرورة التباحث مع الدول والمنظمات المانحة على ضرورة تحويل المساعدات والمنح النقدية أو مخصصات قروض التنمية إلى حسابات الجهات المستهدفة من تلك التحويلات لدى البنك المركزي عدن.

١٢- العمل على ضرورة معالجة التشوهات السعرية للعملة الوطنية الواحدة من خلال العمل الجاد على وقف التمييز السعري لفئات العملة ووقف فرض عمولات جزافية وغير واقعية على التحويلات الداخلية لتخفيف معانات المواطنين وتحييد الاقتصاد من التجاذبات السياسة.

١٣- توجيه وتحفيز شركات الصرافة والتحويلات المالية للاندماج في كيانات (شركات ومؤسسات تحويل) لتحقيق نتائج إيجابية أكبر ولضمان تمكين السلطة النقدية من إدارة سوق المال والتحويلات بكفاءة.

١٤- تقديم التسهيلات لرؤوس الأموال الوطنية وشركات الصرافة إلى التحول إلى كيانات مصرفية حديثة.

١٥- أن يقوم مجلس الوزراء بتشكيل هيئة استشارية مستقلة من الأكاديميين والخبراء تساعد على دراسة الآثار الإيجابية والسلبية للقرارات والقوانين المزمع إتخاذها ورفع التوصيات بشأنها قبل إتخاذها على أن يكون رأي الهيئة استشاريا فقط.

| شخصية اقتصادية

في أول ظهور إعلامي له..
مجلة الرابطة الاقتصادية
تنفرد بلقاء مهم مع:

رجل الأعمال المعروف الشاب/ محمد القطيبي

أجرى اللقاء: د. حسين الملعسي رئيس التحرير

أعزائي القراء الكرام في الشخصية الاقتصادية لهذا العدد يسعدنا أن نستضيف رجل الأعمال المعروف الشاب محمد عبدالإله ثابت القطيبي نائب المدير التنفيذي لبنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر وعضو مجلس أمناء مؤسسة الرابطة الاقتصادية، حيث سنسلط الأضواء على أهم الأنشطة المالية والمصرفية والتجارية لشركات القطيبي المعروفة. وفي البدء أقدم شكري وتقديري لموافقة الأخ محمد القطيبي على منح مجلة الرابطة الاقتصادية سبق أول ظهور إعلامي له.

■ المجلة: نرجو شاكرين التكرم باطلاع قراء مجلة الرابطة الاقتصادية الكرام نبذة حول مجمل أنشطتكم في مجال التجارة والاستيراد والصرافة.

■ القطيبي: أشكركم على إتاحة الفرصة لنا بإجراء هذا اللقاء في مجلة الرابطة الاقتصادية التي تقوم بدور كبير ورائد في مجال الصحافة الاقتصادية، واسمحوا لنا أن نشكر هيئة التحرير على جهودها الكبيرة في إصدار هذه المجلة المتخصصة التي تعتبر مجلة رائدة في الشأن الاقتصادي، ونثمن النشاط الإيجابي الذي تؤديه مؤسسة الرابطة الاقتصادية بما حققته من نجاحات. أما حول أهم شركات القطيبي فهي كالآتي:

- شركة القطيبي للصرافة.
- بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر.
- شركة طيبات عدن للتجارة العامة والاستيراد.
- شركة القطيبي العقارية والاستثمار.
- شركة باب المندب للسيارات.

■ المجلة: يعد بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر أحد المشاريع الرائدة في مجال الاستثمار المالي والبنكي والذي تم تأسيسه حديثا. هل تتكرمون بإعطاء صورة كافية حول التأسيس والأهداف لهذا المشروع المهم.

■ القطيبي: تم تأسيس بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر بموجب ترخيص البنك المركزي اليمني رقم (CBY 455 /2021) ، و يهدف البنك إلى تقديم الخدمات المالية والمصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للإسهام بتنمية الاقتصاد الوطني قدر إمكانياته المتاحة ، وهو لهذا الغرض يمارس لحسابه أو لحساب غيره في داخل اليمن وخارجه جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة

والمستحدثة وجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمعايير الدولية الإسلامية الشرعية والمحاسبية، وقانوني البنك المركزي اليمني والبنوك الإسلامية النافذين، والتعليمات الصادرة بموجبها التي منحته حق ممارسة كافة النشاطات التي تمكنه من تحقيق أهدافه..

ورؤيتنا هي: تمكين أفراد ومؤسسات المجتمع للوصول إلى أعلى منفعة من الخدمات المالية والمصرفية والمنتجات التمويلية.

■ المجلة: ما هو الدور الذي يقوم به بنك القطيبي في تمويل المشاريع الصغيرة في محافظة عدن وكيف تسير أنشطة البنك في هذه الظروف الاقتصادية المعقدة.

■ القطيبي: في الحقيقة بحمد الله وتوفيقة تسير أعمال البنك سيرا حسنا وأكبر من ما كنا نتوقع وخاصة في مجال التمويلات، ومن بداية التأسيس حتى الآن تم تمويل أكثر 76 مشروعا وذألك خلال فترة بسيطة لا تتجاوز السته أشهر، وفكرة ما نطبقه في التمويل في بنك القطيبي غير البنوك الأخرى، نحن بحمد الله نمول من الأشياء التي يملكها البنك أو صاحب البنك وهي فكرة مطبقة في الكويت في بيت التمويل الكويتي، وهي الطريقة الصحيحة والسليمة بأذن الله بعيدا عن أي شبهات ربوية وأهم ما يتم التركيز عليه بحرص وعناية في بنك القطيبي هي الأمور الشرعية في كافة أنشطته المصرفية.

■ المجلة: إن تأسيس مشاريع كبيرة في عدن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية يتطلب تهيئة الظروف في مجال بيئة الأعمال، ما طبيعة التعاون الذي يحصل عليه القطاع الخاص من الجهات الرسمية المختصة؟

القطيبي: نود أن نؤكد على ضرورة إسهام القطاع الخاص في التنمية والاستثمار لخدمة الاقتصاد الوطني مهما كانت الصعوبات، و نؤكد هنا أن إقامة المشاريع الاستثمارية مسؤولية وطنية ، لذلك تقدم الجهات المختصة الدعم المتاح لتشجيع إقامة المشاريع الخاصة، وبهذه المناسبة اسمحوا لنا عبر مجلتكم أن نقدم شكرنا وتقديرنا لإدارة البنك المركزي السابقة والحالية على جميع التسهيلات التي يقدمونها في دعم وتأسيس بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر فقد قدموا لنا تسهيلات كثيرة جدا سواء تسهيل إجراءات التأسيس أو دعم أنشطتنا وأهمها الربط مع السويفت النظام العالمي للتحويلات المالية وغيرها ولازالوا إلى الآن يقدمون التسهيلات ويدعمون توجهنا خارجيا لإقامة علاقات مع بنوك خارجية؛ حيث تم بفضل الله وتوفيقه إقامة تعاقدات مع أربعة بنوك خارجية ، وبأذن الله قريبا سوف نوسع دائرة الربط مع بنوك أكثر حتى تصل خدماتنا إلى معظم الدول، وأيضا نشكر وزارة الصناعة والتجارة على جميع جهودها؛ فقد كانوا خير معين لنا أثناء التأسيس، سواء كان في تسهيل إجراءات التأسيس أو حضور اجتماعات مجلس الإدارة بشكل منتظم، وقد أبدوا تعاونا يشكرون عليه، وأيضا نوجه شكرنا وتقديرنا لقيادة شركة النفط على التسهيل الذي تم بين البنك والشركة من خلال عقد اتفاق تمويل لموظفين الشركة عبر بنك القطيبي، وهنا نوجه دعوة للجهات الرسمية المنتظمة بصرف المرتبات لدينا بأن تقوم بتسهيل عقد تعاقدات مع بنك القطيبي لتسهيل التمويل لموظفيهم على أن يتم خصم الأقساط من مرتباتهم حتى يتسنى لنا تقديم خدمات على أسس حديثة وبتقنيات متقدمة وبخدمات منافسة لجميع موظفي الدولة.

■ المجلة: هناك لغط كثير حول الدور الذي لعبته شركات الصرافة في ظروف الحرب في مجال تسهيل عمليات الاستيراد وخاصة المواد الغذائية. نرجو توضيح الدور المهم الذي لعبته شركات الصرافة في هذا المجال؟

■ القطيبي: شركات الصرافة والتحويلات المالية هي جزء أصيل وفاعل في المجتمع وجزء حي، وفاعل في الاقتصاد الوطني وتتأثر بشكل كبير بكل مجريات الأحداث في البلاد وعندما فرضت عليها الظروف الصعبة قامت بدور استثنائي لتلبية حاجات التجار والمستوردين في تمويل الواردات، ولم تتردد بذلك وخاصة عندما لم تتمكن البنوك من القيام بمهامها في فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد المواد الغذائية الأساسية والأدوية وغيرها من الضروريات، لذلك قامت شركات الصرافة والتحويلات بتلبية احتياجات المستوردين من النقد الأجنبي وهذا نعتبره دورا مهما،

ولم يكن خيارا بل اضطرارا ولا ينكر هذا الدور الا جاحد، ولكن في النهاية هي ترتيبات وإجراءات قامت بها الصرافة والتحويلات بجدارة واقتدار، وهي كذلك نشاطات لخدمة الدولة والمجتمع، وتمت تغطيات فواتير الاستيراد عبر حوالات المغتربين، وأيضا قامت شركات الصرافة باستقبال إيداعات تجار التجزئة والجملة والمحافظة عليها بخزناتهم برغم المخاطر العالية التي كانوا يواجهونها، إلا أن كل شركة أخذت على عاتقها مهاما و مسؤوليات كبيرة، وقامت كل شركة بتامين نفسها بنفسها من خلال تكثيف العمال والحراسات وتأمين الخزنات وغيرها، صحيح ساد في ذلك الوقت وضع عدم استقرار أسعار الصرف إلا أن الصرافين لم يكونوا هم السبب الرئيسي في ذلك كما يظن البعض، وإن كانوا جزءا من المشكلة في ذلك الوقت وذلك بسبب ضعف الرقابة عليهم لكن هناك عوامل كثيرة أخرى كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار الصرف منها الحرب وما لحقها من وقف أكثر أنشطة الإنتاج والتصدير وخاصة في مجال النفط والغاز والانقسام في البلاد ، وضعف موارد البلد من العملات الأجنبية، وطباعة كميات كبيرة من العملة المحلية، وغيرها من الأسباب، وقد لعبت شركات الصرافة دورا كبيرا جدا في تقديم جميع الخدمات. وهناك من هو طارئ على مهنة الصرافة والذي كان همه الرئيسي المضاربات بالعملة، وقد لاحظ الجميع انتشار محلات الصرافة بشكل فاق الخيال، لأسباب منها غياب الدولة وضعف الرقابة الفاعلة على سوق الصرف.

■ المجلة: إن أزمة سعر الصرف هي مشكلة تهم الكل ونأمل أن تعمل السلطات المختصة في البنك المركزي والحكومة على التنسيق والتعاون مع شركات الصرافة لتجاوز هذه الأزمة. ما مدى استعداد شركات الصرافة والتحويلات المالية ممثلة في جمعية الصرافين في التعاون والتنسيق مع السلطات المختصة لاستقرار سوق الصرف؟

مخطط مشروع الادارة العامة لشركات القطيبي المنصورة شارع التسعين

■ القطيبي: أحب التأكيد هنا على استعدادنا التام للتعاون في أي جهد لإعادة تطبيع منظومة العمل المصرفية المعتادة ،وهو الاستعداد فيما اعتقد موجود لدى بقية شركات الصرافة التي تبدي استعدادها التام للتعاون مع جميع السلطات لاستقرار سوق الصرف وقد لاحظت تعاونا كبيرا من قبل شركات الصرافة عندما كنا نجتمع لأي أمر، كان الكل يبادر للسعي إلى تنفيذ أي توجهات رسمية لاستقرار الصرف ووقف انهيار العملة المحلية، لأننا سنكون أول المتضررين لأن أي ضرر اقتصادي يمس الدولة والمواطنين سيمس الصرافين بطبيعة الحال لأن الصرافين جزء من المواطنين، لذلك أنا متأكد تماما من أن الصرافين مستعدون للتعاون مع السلطات لاستقرار الصرف، وقد لاحظت ذلك أيضا عندما تم تعيين الإدارة الجديدة للبنك المركزي .

■ المجلة: ماهي المشاريع الاستثمارية لمجموعة القطيبي التي تأملون تنفيذها في المستقبل؟

■ القطيبي: أهم توجهاتنا في المستقبل هو تطوير نشاط الشركات القائمة وتحديثها تقنيا وفقا لآخر المواصفات في الأسواق، وتقديم الخدمات المنافسة وإنشاء مشاريع جديدة مثل مدينه سكنية ومشاريع تقوم بتنفيذها الشركة العقارية.

■ المجلة: هل تتوقعون عودة الدورة النقدية للبنوك كما كانت قبل الحرب وان تنتقل التعاملات المالية من شركات الصرافة الى البنوك مرة اخرى.

■ القطيبي: نعم أتوقع ان تعود الدورة النقدية للبنوك ولكن سوف تواجه البنوك بعض الصعوبات والتحديات لإعادة الدورة النقدية كما كانت قبل الحرب واهمها ان شركات الصرافة تعمل لفترتين صباحا

ومساءا، وتوجد لديهم خدمات 24 ساعة وعلى البنوك ان تفكر بتقديم نفس التسهيلات للمودعين او ان تطور أنظمتها الالكترونية وتفعيل الصرافات الألية، وأيضا يتوجب عليهم استحداث منصات لتسهيل عمليات الإيداع والسحب من بنك الى بنك اخر لان الصرافين يوجد بينهم تعاون كبير فاذا كانت شركة صرافة في عدن ولا يوجد لديهم فرع في مأرب فتستطيع الشركة ان تودع لدى أي شركة صرافة اخرى ويتم ايداعها الى حساب العميل عند الصراف الذي في عدن فنتمنى ان نرى هذا التعاون بين البنوك لخدمة العملاء، وأيضا من اهم التحديات التي ستواجه البنوك تسهيل إجراءات التعاملات وخفض أسعار الفائدة لان التعامل مع الصرافين يتم احيانا على المكشوف وبدون أي مقابل وخاصة في تمويل عمليات الاستيراد فاذا كانت البنوك تريد إعادة الدورة النقدية اليهم عليهم بذل جهود كبيره وتحديث عملياتهم المالية بما يتناسب والخدمات المقدمة من شركات الصرافة.

■ المجلة: ما طبيعة العلاقة بين شركة القطيبي للصرافة وبنك القطيبي الإسلامي؟

القطيبي: نشاط بنك القطيبي هو استثمار جديد في الأسوق المالية وله استقلالية كاملة، ويؤدي مهامه بإدارة مستقلة ومرخص بكافة الرخص الرسمية والقانونية.

■ المجلة: ماهي أهم الخدمات التي يقدمها بنك القطيبي للتمويل الأصغر للعملاء حتى الآن؟

■ القطيبي: أهم الخدمات التي يقدمها بنك القطيبي للجمهور هي:

- فتح حسابات لجميع الأفراد والشركات.
- خدمات التمويلات الصغيرة والمتوسطة.
- خدمات السويفت للتحويلات المالية العالمية.
- خدمات تحويلات محليه مختلفة.
- خدمات شحن التلفونات.
- خدمات شحن عدن نت.

■ المجلة: لو أمكن اطلاع القراء الكرام حول عدد فروع شركات القطيبي وعدد الموظفين فيها؟

■ القطيبي: عدد الفروع 17 فرعا لمجمل الأنشطة وعدد الموظفين 370 موظفا.

■ المجلة: ماهي أهم مشاريعكم الخدمية والخيرية التي ساهمت مجموعة القطيبي فيها لخدمة لمجتمع؟

■ القطيبي: حقيقة المشاريع كثيرة جدا، وأهم المشاريع هي ترميم شارع القطيبي شارع السجن سابقا بتكلفة 550 مليون ريال يمني، وأيضا تجهيز مبنى مستشفى عدن الخيري التعاوني، وغيرها من المشاريع.

| في الأخير نشكر الأخ محمد القطيبي على هذا اللقاء المهم عبر مجلة الرابطة الاقتصادية.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن - عدن - المنصورة - شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 02-356894 +967 02-359155 taibataden.sales@gmail.com +967 711020620 +967 770640005 +967 714508888 +967 737804455 +967 739056110 +967 770640001

فرع يافع Yafea branch
اليمن - يافع - سوق 14 أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 716154886 +967 735629227 +967 773377998

فرع سيئون Seiyun branch
اليمن - حضرموت - سيئون - شارع السينما مقابل تليفيمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch
اليمن - حضرموت - المكلا - فوه - الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.

طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT

TaibatAdenTrading

www.taibataden.com

تطورات أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار والريال السعودي خلال شهر مايو لعام 2022م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور
د.منى محمد احمد
أ/نصر السناني
أ.صفية منصور الشرمي

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر مايو لعام 2022م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
1- مايو	265	270	983	1026	148,20	148,20	557,25	558
2- مايو	265	270	983	1026	148,20	148,20	557,25	558
3- مايو	265	270	983	1026	148,20	148,20	557,25	558
4- مايو	265	270	983	1026	148,20	148,20	557,25	558
5 - مايو	264	268	1003	1021	148	148	557	562
6 - مايو	266	270	1010	1028	148	148	557	562
7 - مايو	270	273	1026	1040	148	148	557	562
8 - مايو	268	275	1013	1030	148	148	557	562
9 - مايو	272	274	1033	1043	148,20	148,20	557,50	558,50
10 - مايو	270	275	1020	1040	148,20	148,20	557,50	558,50
11 - مايو	267	270	1010	1026	148,20	148,20	557,50	558,50
12 - مايو	267	270	1010	1026	148,20	148,20	557,50	558,50
13 - مايو	267	270	1010	1026	148,30	148,30	558	560
14 - مايو	268	271	1010	1035	148,20	148,20	557,50	558,50
15 - مايو	268	272	1013	1033	148,20	148,20	557,50	558,50
16 - مايو	255	265	965	1005	148,20	148,20	557,50	558,50
17 - مايو	255	260	964	990	147,80	147,80	557	559
18 - مايو	255	260	964	987	148	148	557	560
19 - مايو	260	265	984	1006	148.1	148.1	557.5	560
20 - مايو	260	265	988	1007	148.1	148.1	557.5	560
21 - مايو	262	264	990	1006	148.1	148.1	558	560
22 - مايو	260	262	983	991	148.1	148.1	557.5	559.5
23 - مايو	260	263	985	998	148.2	148.2	557.5	559
24 - مايو	261	264	988	1003	148.2	148.2	557	560
25 - مايو	259	262	980	994	148.2	148.2	557	560
26 - مايو	260	262	985	996	147.8	147.8	557	560
27 - مايو	262	260	996	984	147.8	147.8	557	560
28 - مايو	262	265	993	1008	148.1	148.1	557.5	560
29 - مايو	265	268	1004	1019	148.2	148.2	557.5	560
30 - مايو	265	268	1004	1019	148.2	148.2	557.5	560
31 - مايو	265	267	1004	1015	148	148	558	560
المصدر	.twitter.com/Boqash							

■ من خلال تتبعنا لشهر مايو من العام 2022م لاحظنا استقرار في أسعار الصرف اذ تراوحت حينها الأسعار كمتوسط 267 لريال اليمني / ريال سعودي، 1015 ريال يمني / دولار

فقد بلغ ادناه في تاريخ 18 مايو اذ بلغت 255 ريال يمني/ ريال سعودي، 964 ريال يمني / دولار وكان اعلاها في 10 مايو اذ بلغت ب 270 ريال يمني / ريال سعودي، 1020 ريال يمني / دولار.

كما وشهدت محافظه صنعاء هي الأخرة باستقرار خلال الشهر ومازالت هناك فوارق بين المحافظتين تفوق ال 50 %. انظر جدول رقم 1

كما وبلغ عدد المزادات خلال شهر مايو 4 مزادات بلغت اجماليها 100 مليون دولار كمعلن عنها وبلغ المقبول منها 84 مليون دولار بما يعادل 80 مليار ريال يمني، وقد رفع البنك المركزي قيمه المزاد المعلن عنها في اخر مزادين بحوالي 30 مليون دولار. انظر جدول رقم 2

فقد بلغ اجمالي العطاءات المقبولة في اول مزاد 15 مليون دولار من أصل 20 مليون دولار في تاريخ 12 مايو، كما وبلغ المقبول منها في المزاد الثاني بتاريخ 18 مايو 17 مليون دولار من أصل 20 مليون دولار، وفي 24 مايو بلغ المقبول منها 21 مليون دولار من أصل 30 مليون،

وتم قبول كل المبلغ العلن عنها في تاريخ 31 مايو المحدد 30 مليون دولار.

قد يرجع ذلك الى انه قد بدء موسم الشراء وارتفاع فاتورة استيراد الغداء مع ارتفاع الأسعار العالمية من ناحية أخرى تعزز ثقة المستوردين عبر بنوكهم التجارية بسياسه البنك المركزي وتحسن مزاج السوق.

يعتبر قرار زيادة الدولارات المعروضة للبيع عبر المزاد الى 30 مليون دولار خطوه مهمه في سوق الصرف والذي عانى من اضطرابات شديدة منذ نقل المركز الرئيسي الى عدن تمثلت بتراجع واضطراب حاد لسعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية حتى وصل الى 1750 ريال / الدولار في اسواء تراجع له على الاطلاق.

ان الأسباب والاهداف من هذه الخطوة هي:

دعم جهود القطاع الخاص في استيراد السلع الأساسية وبالذات استيراد القمح لتامين حاجات الاستهلاك المحلي من هذه السلع الأساسية.

ان العالم يعاني من ازمه حاده لغايه جراء الحرب على أوكرانيا ووقف سلسلة الامدادات الى الأسواق العالمية وإعلان كثير من الدول المنتجة الرئيسية وقف صادراتها من القمح مثل الهند. يترافق مع شحة المعروض من القمح زيادة كبيره ومتسارعة في الأسعار واليمن سوف تعاني بشده من تلك الازمه ويتطلب اتخاذ إجراءات سريعة للتامين استيراد الحبوب من خلال توفير العملات الأجنبية من البنك المركزي لتمويل الاستيراد من قبل القطاع الخاص.

سيسهم الاجراء أيضا ليس فقط في الحفاظ على سعر الصرف في حدود مستقرة بل وتقوية موقف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية ونتوقع تحسن ملحوظ في سعر الصرف الريال خلال الفترة القادمة.

وسوف يساعد هذا الاجراء على سحب مزيد من الكتلة النقدية الفائضة من الطبعة الجديدة من الريال في السوق.

■ تأثير البيع عبر المزاد على حجم الطلب على العملة في سوق الصرف

اما حول الطلب على العملة في السوق فهو شبة مستقر ويلعب البيع عبر المزاد دورا مهما في ذلك حيث لوحظ خلال المزادين الأخيرين تراجع كبير في بيع المعروض عبر المزاد ولكن يجب الإشارة الى وجود أسباب أخرى لتراجع الطلب على البيع عبر المزاد مرتبطة بالتحويلات المالية في الخارج واضطراب سوق الصرف المحلي.

من الصعوبة بمكان معرفة حجم العرض والطلب على العملة في سوق الصرف لأسباب عديدة ولكن يمكن القول ان العرض عبر المزاد يشكل جزء مهم في سد حاجة الطلب وهو عامل من عوامل استقرار سعر الصرف الريال مقابل العملات الأجنبية ان رفع كمية العملة المباعة عبر المزاد سوف يساعد بشكل ملموس في استقرار سوق الصرف ورفع سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية وسد جزء هام من استيراد السلع الغذائية الأساسية في الأشهر المقبلة.

جدول (2) رصد عمليات المزادات لشهر مايو 2022م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(19\2022)	12 مايو	1016	996	996	20,000,000	15,374,000	15,312,504,000	% 79	% 100
(2022\20)	18 مايو	975	950	950	20000000	16941000	16093950000	% 85	% 100
(21/2022)	24 مايو	988	937	937	30000000	21450000	20098650000	% 72	% 100
(22/2022)	31 مايو	994	947	950	30000000	30000000	28500000000	% 119	% 84

المصدر: البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

معك اينما كنت

خدمة Mobile

الذهبي موبايل

GET IT ON Google Play

تطبيق الذهبي موبايل

للشركات والافراد

24/7 365

شركة العروي للصرافة والتحويلات

Alarwy Exchange & Transfers Co.

شركة العروي للصرافة

Alarwy Exchange Company

الإدارة العامة - عدن - الشيخ عثمان - شارع عبدالعزيز

الرقم المجاني : 8002200

02326111 | 02326222 | 02326777 | 02358666 | 02358555

alarwyinfo@gmail.com

www.Alarwy.com

alarwyco@

أثر السياسة المالية
على استقرار سعر الصرف

د.نهى عمر العبد شرويط - استاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

تسعى أي حكومة إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وتقليل معدلات البطالة والمحافظة على ثبات الاسعار وجعل الصادرات والواردات في حالة توازن وهذه الغايات تتحقق من خلال السياسات الاقتصادية وهما السياسة النقدية و المالية.

يتناول المقال أثر السياسة المالية على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وتتمثل المشكلة في التطورات المستمرة للمشكلات الاقتصادية مثل زيادة معدلات التضخم والبطالة وتزايد المديونية وخدمة الدين العام واختلال وضعية ميزان المدفوعات وتذبذب سعر الصرف كل هذه المشكلات والاختلالات أثرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية ،وتتمثل أهمية المقال في بيان أثر السياسة المالية بادواتها المختلفة في عدم استقرار سعر الصرف و أثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال دراسة الواقع الحالي نرى أن ضعف السياسات النقدية والمالية وعدم فاعليتها بدرجة عالية يرجع إلى العديد من العوامل والتي من أهمها الأثر المتزايد لبعض المؤسسات المالية غير المصرفية وضعف الدور الفعال للبنك المركزي اليمني ووزارة المالية في توجيه هذه المؤسسات بما يتلائم مع وسائل السياسات سواء المالية أو النقدية.

ان السياسات المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد القومي أذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسات (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة واهمها الاستقرار في سعر الصرف.

فلماذا لم تتمكن السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة (الثابتة والمستقرة) لأسعار الصرف خلال الفترة الماضية ؟

ان السياسة المالية هي اي قرار تتخذه الحكومة من إنفاق أو فرض ضرائب أو أقراض للتأثير على النشاط الاقتصادي ومحاولة الحكومة أيضا في إدارة الميزانية الخاصة بالدولة لتحقيق أهدافها ،كما تستطيع أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك كون الاستقرار الاقتصادي هو التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب مع الناتج القومي أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين اساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما.

ولتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستخدم السلطات المالية و النقدية العديد من الأدوات الوسائل أهمها:

1- تعديل سعر الصرف إذا مارغبت السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة وإعادة تعويمها في ظل نظام سعر الصرف الثابت ،اما عندما تدخل في ظل سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مجموعة من الشروط:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة اكبر في الإنتاج الصادر للعالم.
- أتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي الارتفاع في الطلب او الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة استقرار الأسعار المحلية.

2- استخدام احتياطي الصرف في ظل أسعار الصرف الثابتة أو شبة مدارة تلجأ السلطات الى المحافظة على سعر صرف عملتها بحيث تقوم ببيع وشراء العملات المحلية مقابل الأجنبية وفقا للانهيار أو التحسن في العملة وعندما تكون الاحتياطيات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

3- استخدام سعر الفائدة من خلال رفع الفائدة في حالة ضعف العملة أو العكس.

4- مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة وذلك لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربين.

ومن بين التدابير المتخذة الآتي:

- منع التسوية القبلية للواردات.
- الالتزام بإعادة العملات الاجنبية المتحصل عليها من الخارج نتيجة التصدير خلال فترة زمنية محددة.
- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين لتستفيد من التحويل الخارجي.
- إقامة سعر صرف متعدد بهدف تخفيض آثار التقلبات في الأسعار وتوجية السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

التحديات الاقتصادية.. القيادة الرئاسية وجهًا لوجه

د. حسين الملعسي

مقدمة:

يعتبر الملف الاقتصادي والمعيشي أحد أهم التحديات العاجلة على جدول أعمال مجلس القيادة الرئاسي وتحديدا ضرورة العمل على انتظام دفع المرتبات والعمل الحثيث على التخفيف من حدة الفقر وتخفيف المعاناة الإنسانية، والتي تعتبر وفقًا للمجتمع الدولي واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية عالميًا في الوقت الراهن، كما تقع على مسؤولية مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لوقف تدهور العملة المحلية واستقرار سعر الصرف والعمل على تحصيل كافة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق وزيادة الصادرات من النفط والغاز والسيطرة على موجات التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتوفيرها بالكميات الكافية وتحسين الخدمات وغيرها من الإجراءات العاجلة التي تضمن إيقاف التدهور الاقتصادي والمعيشي.

نقل السلطة

تمر البلاد بمرحلة انتقالية ثانية بعد أن فشلت المرحلة الانتقالية الأولى خلال عشر سنوات في نقل السلطة وفقا للأهداف المتفق عليها؛ ووفقا لذلك فقد تم نقل السلطة من الرئيس الانتقالي السابق إلى مجلس قيادة رئاسي جديد.

فقد أعلن الرئيس السابق في السابع من أبريل ٢٠٢٢م نقل السلطة إلى مجلس قيادة رئاسي ونقل آلية جميع صلاحياته " لاستكمال تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية".

هذا وقد نص الإعلام المشار إليه على قيام مجلس القيادة الرئاسي بمهام رئيس الجمهورية ونائبه والاضطلاع بكافة مهام إدارة الدولة.

ونتيجة لأهمية الملف الاقتصادي فقد تضمن الإعلان الرئاسي تشكيل فريق اقتصادي استشاري للمجلس الرئاسي كلف بالقيام بمهام عدة ومنها القيام بدعم الاصلاحات الحكومية وتقديم النصح والمشورة للحكومة والبنك المركزي فيما يخص الإصلاحات العاجلة في المجالات الاقتصادية والتنموية والمالية والنقدية بالإضافة إلى تعزيز الفعالية والشفافية والنزاهة في عمل الأجهزة الحكومية ودراسة التحديات الاقتصادية والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة وتحفيز النمو الاقتصادي وغيرها من المهام.

ومن الجدير بالاهتمام هنا الإشارة إلى ترافق الإعلان الرئاسي مع إعلان هدنة في البلد بإعلان المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروند برغ عن إعلان الهدنة بين الأطراف المتحاربة ودخولها حيز التنفيذ يوم السبت الثاني من أبريل ٢٠٢٢م والتي من المقرر أن تستمر شهرين وقابلة التحديد.

أهم التحديات الاقتصادية

يواجه مجلس القيادة الرئاسي عدد لانهائي من التحديات والمشكلات الاقتصادية المتراكمة والمتداخلة والمعقدة والتي ورثها عن مراحل سابقه تميزت بالعجز والفشل الاقتصادي والتنموي المريع والتي زادتها فترة الحرب عمقا وتعقيدا وشمولا والتي تتطلب بذل جهود استثنائية ومتفانية لحلحلتها.

ونعرض هنا باختصار أهم التحديات الاقتصادية أمام مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والتي يمكن حصرها في التحديات الرئيسية التالية:

التحدي الأول: النقص الحاد في احتياطيات الدولة من النقد الاجنبي.

التحدي الثاني: تدهور الحالة الإنسانية وازدياد عدد الفقراء.

التحدي الثالث: انخفاض المنتوج المحلي الإجمالي.

التحدي الرابع: عجز الموازنة العامة للدولة.

التحدي الخامس: عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين المحليين والخارجيين.

التحدي السادس: ضخامة الكتلة النقدية من العملة المحلية في السوق.

التحدي السابع: انقسام السوق والسكان والاقتصاد.

التحدي الثامن: تدمير البنية التحتية.

التحدي التاسع: ضعف وهشاشة و انقسام البناء المؤسسي للدولة.

التحدي العاشر: التحديات الاقتصادية الخارجية.

خيارات بالحلول الاقتصادية المتاحة

يمكن إيراد هنا أبرز خيارات الحلول الاقتصادية المتاحة في متناول القيادة الرئاسية والحكومة وعلى شكل خطوط عامة لكل تحدي كالتالي:

التحدي الأول:

1. زيادة إنتاج وتصدير النفط والبدء بتصدير الغاز.
2. السعي للحصول على مزيد من المساعدات والهبات والقروض الخارجية من خلال عقد مؤتمرات للمانحين.
3. توريد كل موارد النقد الأجنبي من مصادرها المختلفة إلى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي مع السيطرة على عمليات الدفع الدولية.
4. السعي للحصول على مزيد من الودائع لاستقرار العملة المحلية وتعزيز الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

التحدي الثاني

1. الحصول على مزيد من المساعدات الإنسانية الدولية المخصصة لدعم الفقراء وبالتنسيق مع أجهزة الدولة الرسمية.
2. تنشيط الدورة الاقتصادية للبلاد و ايجاد فرص عمل مدرة للدخل.
3. تنشيط وتوسيع شبكة الامان الاجتماعي مع زيادة الأموال المخصصة للفقراء.
4. انتظام دفع الرواتب لموظفي الدولة وزيادتها لمواجهة التضخم.
5. الحد من تأثيرارتفاع أسعارالسلع الأساسية بكل السبل المتاحة.

التحدي الثالث

1. وقف الحرب وإعادة تنشيط عملية الإنتاج وخاصة إنتاج النفط والغاز.
1. عودة النشاط الاقتصادي كما كان علية قبل الحرب.
2.تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
3. تشجيع الصادرات من كافة السلع والحد من الاستيراد للسلع الغير ضرورية.

التحدي الرابع

1. زيادة الإيرادات من كافة المصادر المتاحة وتوريدها إلى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي.
2. السيطرة على الإنفاق وفقًا للإيرادات الفعلية ووقف الصرف من ما صدرتضخمية.
3. إعادة العمل بقانون الموازنة العامة ابتداء من العام الجاري.

التحدي الخامس

1. التخاطب مع المقرضين لإعادة جدولة الديون وفوائدها.
2. إيجاد حلول مبتكرة لتسوية الدين العام المحلي وبالتنسيق مع البنك المركزي مثل الدين العام كإصدارسندات حكومية.

التحدي السادس

1. سحب الفائض من الكتلة النقدية من الطبعات الجديدة تدريجيا.
1. توحيد الطبعات النقدية من العملة المحلية المتداولة في السوق.
2. إعادة توحيد السوق الاقتصادية وخاصة السوق المالية والنقدية.

التحدي السابع

1. توحيد السوق اقتصاديًا وسكانيًا من خلال إزاحة الحواجز الأمنية وفتح الطرق أمام نقل السلع و انتقال السكان.
1. تحييد النشاط الاقتصادي عن مجريات الحرب الدائرة.
2. إعادة توحيد السوق المالية وإلغاء رسوم التحويل بين المناطق.
3. توحيد المؤسسات والسلطات المالية والنقدية.
4. توحيد السياسات المالية والنقدية.
5. توريد الموارد المالية خلال القنوات الرسمية.

التحدي الثامن

1. إعادة ترميم وبناء ما دمرته الحرب من خلال خطة شاملة لإعادة الاعمار بالتعاون مع دول التحالف.
1. إنشاء صندوق مستقل لإعادة الاعمار.
2. ضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمانحين في عملية إعادة الاعمار.
3. الشراكة في وضع وتنفيذ خطة شاملة لمعافاة الاقتصاد بتعاون وتنسيق بين القطاع العام والخاص والمانحين والسكان.

التحدي التاسع

1. إعادة هيكلة مؤسسات الدولة على أسس جديدة من الشفافية والمسألة والحوكمة.
2. إعادة توحيد مؤسسات الدولة واختيار الكادر الكفؤ في إدارتها على أسس حديثة.

التحدي العاشر

1. زيادة المساعدات الإنسانية عبر برنامج الغذاء العالمي.
2. توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد الغذاء عبر البنك المركزي.
3. الحفاظ على سعر صرف العملة المحلية من الانهيار للحفاظ على القدرة الشرائية للسكان في حدود مقبولة.
4. اعطاء مستوردي القمح الأولوية للوصول إلى إمدادات القمح في السوق العالمية لتجنب العجز في الغذاء.
5. إنشاء صندوق طوارئ خاص وبرنامج استثنائي لتمويل استيراد السلع الغذائية.
6. البحث عن تسهيلات مالية من مؤسسات التمويل الدولية مع الحصول على تسهيلات في عمليات الدفع مقابل مشتريات الغذاء من الدول المنتجة.

ماذا بعد؟

مر على إعلان نقل السلطة لمجلس القيادة الرئاسي حوالي شهرين فماذا تحقق اقتصاديا؟ أستطيع القول إن المجلس الرئاسي والحكومة لم يشرعا في أي عمل اقتصادي جاد على الإطلاق منذ العودة إلى العاصمة عدن.

• لم يفعل دور اللجنة الاستشارية الاقتصادية ولم تلتئم منذ إعلان تشكيلها في قرار نقل السلطة.

• لم تبدأ الحكومة بأي إجراءات عملية لحلحلة التحديات الاقتصادية.

بدون إشراك القطاع الخاص في حلحلة الملف الاقتصادي فأن دور الدولة سيكون غير كاف.

• ضرورة المباشرة في بناء الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال مؤتمر وطني يضع أسس للشراكة في عمليات إعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد للوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة.

إن فشل حل التحديات الاقتصادية يفرض على مجلس القيادة الرئاسي إعادة ترتيب أوراق اللعب بتغيير شامل يضمن الانطلاق إلى الأمام ومغادرة كراسي العجز السائد.

رؤية الأمل من أجل الوطن

المستشار سالم سلمان الوالي - نائب وزير الصناعة والتجارة

■ تتشكل تأدية الواجب الوطني في رحابة النوايا الصادقة لتمخر بها عباب الوطن المثخن بالصبر نحو مرحلة هامة ومفصلية في حياة شعبنا تفتح من خلالها نور السلام بغايات ووسائل مبتكرة تهذب وتنمي واقع لم يستقيم حاله بعد فالحزم والإصرار والأمل والتمنيات مفردات يستحضرها الشعب ويسعف بها مناه حين يدنو الحق وتصدق النوايا الحسنة لتلقين مبادئ المواطنة النبيلة وزرع روح المسؤولية إزاء الوطن من خلال تأهيل الإنسان اليمني وتقوية روابط الاعتماد على النفس.

يحدونا الأمل بتوسع الآفاق المعرفية والاقتصادية لتنمية التجربة النهضوية الفريدة على مستويات عدة وهدف إذكاء روح الانضباط والرقي في صفوف أجيالنا وتقوية روح الانتماء للوطن كما تمكن من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج الاقتصادي والمهني والاجتماعي أمام المواطن وثقة مسؤوليته والتزاماته فضلا عن تطوير قدراته المعرفية والمهنية ويظل الانخراط في بناء الوطن مبادرة تجسد روح المسؤولية والمواطنة الحقة التي يتحلى بها شعبنا وهو ينظر إلى مستقبل وطنه خدمة للأهداف النبيلة القائمة على ترسيخ قيم الولاء للوطن والذود عن مصالحه ومكتسباته ومقدراته المتجلية في تعزيز دعائم الدولة المدنية الحديثة وتثمين الرأسمال البشري اليمني والطموح في السير بعزم وثبات لحفظ الاستقرار وتكريس الحقوق وتوفير ظروف معيشته وهي أبرز المشاريع التي ستنصب الحكومة على تنفيذها في هذا الإطار المتمثل في رفع مستوى الاقتصاد وانتشال الوضع المأساوي للمرافق الحيوية والخدمية وفقا لرؤية واضحة وجادة تقوم سياستها الاقتصادية على رفع ركائز من شأنها ضمان تكافؤ فرص حقيقية للحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية لاسيما الغذائية والصحية والمواد البترولية .. بالتفاعل مع مضامين المرحلة المقبلة سيكون العنوان العريض لعمل الحكومة تنفيذ الإصلاح الشامل للمؤسسات والمقاولات العمومية ومواكبة مسار الإصلاح الضريبي وتعزيزه في أسرع وقت بميثاق جديد ومحفز للاستثمار والحرص على إعطاء نفس جديد لبرنامج انطلاقة وضمان استدامته بعدما إعاقتها الأزمة الاقتصادية ومسببات الحرب.

إنعاش الاقتصاد الوطني مهم باعتباره رافعة لتنويع وتجويد وتثمين الإنتاج الوطني والمساهمة في تمويل السياسات القطاعية الطموحة وكذا ركائز التحول الاقتصادي مثل تطوير الصناعات الوطنية والتحول الرقمي وإنعاش القطاع السياحي ومواكبة الإجراءات المأمولة وتعزيز وتحديث القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني والحرص على التفاعل الآني مع توجيهات مجلس القيادة الرئاسي الرامي إلى إحداث منظومة وطنية متكاملة والعمل على التحسين المستمر للحاجيات الوطنية بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد بكامل متطلباته وتحت ظلال المرحلة القادمة لا بد أن تنفذ المشاريع المنشودة في مجالات النمو والتنمية والبنية التحتية حتى لا تتفاقم خيبة أمل اليمنيين ومعها خطر تمزق النسيج التوافقي الذي حافظ على صمود ومقاومة الوضع البائس ومكنه من المضي قدما ليحافظ على عدم الانزلاق في أتون المجاعة وغلو الأعمال الإرهابية.

لقد حان وقت تثبيت أسس المواجهة للتحديات المنهجية في البلاد كون احتياجات التمويل في اليمن ليست كبيرة والواقع يمكن أن يكون للمستويات المتواضعة من الدعم المركز والاستراتيجي تأثير ضخم إذا ما تمت الاستفادة منها بصورة فعالة حتى الآن نأمل إلا تزيد صعوبة الخيارات المتعلقة بإجراء إصلاحات مهمة وعلى فرقاء السياسة أن يقوموا بالدور المنوط بهم فنحن نراقب ونتابع بكل اهتمام ومسئوليه كل ما يدور بشأن الحالة الاقتصادية والسياسية للبلد مما قد يغرق الكثير من المساعدات والمشاريع في مستنقع الضياع ما لم يكن اليمنيون قادرين في المقام الأول على تجاوز هذا المستنقع وتنشيط وظائف الحكومة الأساسية مجددا على المدى الطويل فلن يحدث أي مستوى من الدعم الدولي والإقليمي إذا ما انتهزنا الفرصة لنجاح العملية السياسية لتحقيق الهدف المرجو والنهوض بشعبنا لتحقيق تطلعاته في الاستقرار والرفاة ويجب اعلان الرؤية قبل

انطلاق العمل ويجب خلق أكبر قدر من التوافق حولها. ونعتقد أن أولى التحديات تحققت بإعلان برنامج الحكومة ونيله الثقة من ممثلي الشعب إلى جانب دعم ومباركه كافة الأطياف السياسية الداخلية إلى جانب دعم منقطع النظير من الشركاء والداعمين الإقليميين والدوليين

ماذا تبقى لتنطلق رؤية الأمل من أجل الوطن؟

تبقي أن نعمل بأن تترجم الرؤية إلى افعال إلى خطط إلى برامج ومبادرات كل في مجاله واختصاصه..

■ وتحت مبادئ:

- الشراكة والتكامل ولا لإقصاء لمن يؤمن بخدمه الوطن.
- الاهداف الأساسية والأولويات الملحة وقف الهدر في الموارد وتركيز الجهود _المؤشرات والشفافية تحديد سقوف الأداء ومستويات الانجاز والشراكة المجتمعية.
- الرقابة والتحليل وتفعيل أكبر لدور الأجهزة الرقابية وهيئات القياس والمعايرة
- التقييم والمحاسبة تطبيق معايير الحكومة ومعايير المالية العامة والتخطيط.
- الإنجاز والاستقرار تقييم النتائج المحققة بالأهداف المخططة.
- التنمية والعدالة التأكد الدوري من تحقيق اهداف الرؤية بقياس أثر النتائج على مستوى حياه المواطن وخدماته.
-الرفاه والاستدامة نحن نعمل من أجل تحقيق الرفاه لوطننا وشعبنا ونعمل أكثر من أجل استدامته.

إنها شراكة وتكامل أهداف وأولويات مؤشرات وشفافية رقابة وتحليل وتقييم ومحاسبه وإنجاز واستقرار وتنميه وعدالة ورفاه واستدامه.

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

الخبـرة والثقـة Trust & Experience

بنك مملوك للدولة 100%

وضوح في الرؤية
تميز في الأداء
إشراقة جديدة

تصميم دائرة تكنولوجيا المعلومات

هاتف :
+967 -2- 253753/252403
فاكس:
+967 -2- 255004
البريد الإلكتروني:
nby.ho@y.net.ye
لمزيد من المعلومات زوروا موقعنا
http://www.nbyemen.com

ظاهرة التسوّل

حضور على الأرض وغياب من الملفات

مرفت عبدالواسع - صحفية

■ ظاهرة التسول لايمكن حصر بداية ظهورها بتاريخ بعينه غير أنها بالغة القدم ولها من التشعبات والارتباطات مالها وينعكس تأثيرها على اكثر من جانب حياتي.

■ التسول في عدن

اذا ماقسنا هذة الظاهرة في مدينة كعدن سنجد أن إنتشارها بات ملحوظا ويمكن رصدها بكل سهولة ولم تعد الظاهرة تقتصر على فئة عمرية واحدة بذاتها.

أما الممتهنون لها فتتنوع وتتعدد أساليبهم في طرق التسول ومايجمع بينهم هو تحقيق الهدف من وراء التسول وهو كسب مايمكن كسبه من مبالغ مالية من الهدف الذي عادة مايكون المارة في الشارع أو من يقف أمام إشارة المرور في انتظار الانطلاق او حتى متسوق في أحد المولات أو مرتاد لمطعم.

وحول هذة الظاهرة يضع المهتمون بدراستها العديد من الأسباب والمسببات التي تقف خلفها بل يذهب بعضهم لتحليل تلك الآثار والاضرار منها على الصعيد المجتمعي ووضع الحلول والتوقعات للحد من انتشارها وتفاقمها في المجتمع.

ومن هنا كان لابد من الوقوف امام مالذي يدفع بهولاء الى افتراش الشارع والتجول فيه ومحاولة إقناع الناس بإخراج مالديهم من أموال وبكل جهد ودون ملل.

■ تعدد الأساليب والهدف واحد

(م/ ع) طفل لم يتجاوز العاشرة من العمر ورغم سنه الصغير إلا أن معالم الإجهاد بدت على وجهه الطفولي و كست اشعة الشمس خصلات شعره بلون ذهبي خفيف تاركة لها أثر.

(م/ ع) يتنقل مابين باص وأخر بابتسامة يوزعها هنا وهناك يسأل الناس حاجته ولا ينسي في كل مرة أن يضيف عبارات المدح لمن يطلب منهم الحاجة.

وفي لحظة إقترابه منا ماكان الا رد الابتسامة بابتسامة أيضا ليأتي بعدها السؤال: ما الذي يدفع بك تحت أشعة هذة الشمس لهذا العمل.

فكان الرد ابتسامة وفيها من الحياء:

كررنا السؤال فلم نحصل على رد فما كان منا إلا تشجيع الطفل على الكلام باكرامية.

كان رده مختصر ابي دون عمل وهو احيانا كثيرة غير موجود فنخرج لشارع نساعد امي في حاجات أكل.وكذا نحنا نازحين عبارات قالها بالمختصر الا أنها تفسر الوضع.

(ام محمد) كما أحبت أن تطلق على نفسها قالت لا معي راتب ولا احد يقدم لي اي مساعدة الا نادرا اطلب من الناس يساعدوني هي أيضا قالت تلك العبارات وتحركت مسرعة تلحق بأحد المارة طالبة منه ما اسمتها صدقة.

■ التسول المنظم

اصبحت هذه الظاهرة مرتع للكسب من البعض ففي احايين كثيرة ترى مجموعة من الأطفال بعد حصولهم على المبالغ النقدية يتحركون في أتجاه معين هذا المرة هو شاب في العشرين من العمر يفترش الارض الى جانب الطريق قد بدأ رحلته مع القات ويستمع إلى الأغاني وبصوت مرتفع من ملامحه تستطيع تحديد الفئة التي ينتمي إليها..

بعد تردد اقتربت منه ووجهت سؤال له الاطفال من العائلة تعرفهم إلا أن الرد كان نظرة القت في قلبي الرعب فستحسنت التحرك سريعا وبعيدا فالنظرة كانت إجابة كافية.

■ من الفتات إلى الثراء

(الحاج ابو عمر) من مديرية المعلا وهي أقل المديريات تأثراً بالظاهرة قياسا بالمديريات الاخرى مثل الشيخ عثمان وكريتر

قال لنا بعد سؤاله عن هذة الظاهرة انها مصدر إزعاج بل هي عمل منظم ولم تعد لها علاقة بالحاجة الإنسانية كم يدعون.

فالعبارات التي يرددها الاطفال عند التسول مدروسة كون المراة أو الطفل المتسول وغيرهم ممن يمارسون التسول يصبون اهتمامهم في تلك اللحظة في تحريك عواطف الناس..

مستغربا من حالة بعض الشباب القادر على العمل كيف يقضى ساعات بالتسول حامل طفل نائم لساعات طويلة قائلا البس الأجدر به احترام هذا الطفل وتركه في البيت مكرماً بينما يجب علبه اي الشاب البحث عن عمل لتوفير مايحتاج له إن كانت هناك حاجة اصلا.

واردف قائلا: ان مسألة تحديد أماكن طلب الحاجة من المتسولين بتلك الدقة مسألة مدروسة فهي إما أمام محلات الصرافة أو اماكن شراء الوجبات السريعة أو أي مكان سيكون من المؤكد أن المواطن سيدس يده في جيبه لإخراج النقود مطالبا الجهات المختصة التحرك.

■ حجم الظاهرة

وفي رحلة البحث خلف الظاهرة اتجهنا إلى أقرب جهة مختصة الا وهي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فما كان إلا غياب الاحصائيات عن الحضور في ملفات الوزارة . وفي البحث عن خطوات المواجهة لظاهرة لم نرصد الا تحركاً خجولاً كان آخره حملة منع التسول التي نفذت في البريقة بمشاركة الأجهزة الأمنية.

■ المنظمات والدور الهزيل

الصحفية خديجة الكاف قالت عن ظاهرة التسول بانها تعد من أنماط الكسب السهل لذلك يتجه إليها الكثير من الطبقات المهمشة والدنيا من المجتمع فليس كل من يتسول يخرج باحثًا عن الطعام أو الشراب

مشيرة إلى تفاقم الظاهرة بعد الحرب وان الذين يقومون بالتسول يمكن تحديدهم من مناطق النزوح مثل الحديدة وحجة وبعض المناطق الريفية.

ناهيك عن أن ماتقدمه المنظمات الدولية اقرب للفتات.

الاستاذ احمد العداشي ناشط اجتماعي قال إن أسباب عدة تقف خلف الظاهرة منها عدم وجود مؤسسات اجتماعية حقيقية تعمل على مساعدة الفقراء وغياب فرص التوظيف ناهيك عن حالة الحرب وأكد على وجود اضرار اجتماعية ناتجة عن الظاهرة تنقسم مابين الاحتيال على الناس و استغلال النساء المتسولات من قبل الآخرين اضف إلى ذلك انعكاس ظاهرة التسول على المنظر العام للمدينة.

ومن الجوانب المهمة التي يجب التطرق لها في الحديث عن ظاهرة التسول هي وقعها على الجانب الاقتصادي إذ أنها تسهم في تحييد جزء وان كان بسيطاً من أبناء الوطن عن المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تضطلع بها كافة الشرائح المجتمعية وغياب فرص دمج بعض الفئات المجتمعية في نسيج المجتمع الواحد وإن كان ذلك اقرب لأثر الظاهرة من الناحية الاجتماعية ومايزيد الظاهرة تفاقماً هو غياب الحلول لها و الاهتمام بها مقارنة بباقي الظواهر من قبل الجهات والمنظمات المحلية والدولية فلا تأهيل ولا تدريب يستهدف الفئة الشابة، كما أن مشاريع إعادة الاطفال إلى مقاعد الدراسة و إيجاد السبل التي تمكنهم من العيش بكرامة لا وجود لها في برامج الجهات ذات الاختصاص.

المقترحات والمعالجات
للصعاب التي تواجه القطاع السمكي حاليا وعلى كافة الأصعدة

مهندس / علي عبده ناجي احمد

أن المقترحات و المعالجات لكافة الصعاب التي تواجه القطاع السمكي في الوقت الراهن وعلى كافة الأصعدة والمجالات ووحدات الأنشطة المستقلة تعتبر من المهام الجسيمة نتيجة للحالات التدميرية التي أصابت القطاع السمكي برمته وعلى كافة الأصعدة من جراء الحرب العبثية الجارية حاليا ولأكثر من ست سنوات حتى الآن .. وعليه فلابد من مساهمة كافة الكوادر المقتدرة والتي تمتلك المؤهلات العلمية والخبرات الواسعة منذ نشأت القطاع السمكي وحتى الوقت الراهن وبحيث أن يكون لهذا الكادر أو ذاك العديد من المساهمات الماضية التي كانت لها شانها في تنشيط وتحسين وتعزيز وتطوير مستوى الأداء للقطاع السمكي والنهوض به و أنشطته ورفع فعاليته ومساهمته في رفد ودعم الاقتصاد الوطني والدخل العام القومي وفي نفس الوقت المساهمة الحقيقة والمباشرة في توفير القوت اليومي للمواطنين وبأسعار مناسبة وتتمشى مع الدخل العام للفرد وبحيث تأمين وضمان مستوى ملائم من الأمن الغذائي له ولكافة أسرته بكل سهولة ويسر.. وانطلاقا من ذلك ومن الأهمية البالغة التي يحتلها هذا الجانب فأني أتقدم بهذه المساهمة المتواضعة في معالجة كافة ألأصعدة والمجالات في القطاع السمكي وأبدأها في المحاور الأساسية التالية:-

■ أولا: المحور الأول :-

يكمن هذا المحور في ماذا تريد الدولة من القطاع السمكي؟وما هو الشكل القانوني والسياسي والاقتصادي والتجاري والصناعي والفني والخدمي التي تنتظر الدولة إلية تجاة القطاع السمكي كله؟

استنادا إلى دستور الجمهورية اليمنية فأن النظام الاقتصادي يتسم بحرية السوق والسوق المفتوح حيث تتعايش فيه مختلف الأشكال الاقتصادية كالقطاع العام/ القطاع المختلط/ القطاع التعاوني/ القطاع الخاص فبالتالي فهل وزارة الثروة السمكية متمثلة بديوانها العام تتمتع بالأهداف والمهام والصلاحيات والمسئوليات والواجبات التي تمنحها الحق الكامل في ممارسة الأشكال الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية والخدمية والفنية لمباشرة (كجهة تنفيذية) إضافة إلى مهامها الأخرى في الأشراف والرقابة والمتابعة والتوجيه برسم السياسات والخطط الهامة القصيرة/ المتوسطة وبعيدة المدى وفي ضوء السياسة والإستراتيجية العامة للدولة أم أن تكون الوزارة متمثلة بديوانها العام تقوم بممارسة الرقابة والأشراف والتوجيه والمحاسبة ورسم السياسات والخطط والبرامج العامة على المدى القصير/ والمتوسط والبعيد وفي ضوء السياسة الإستراتيجية العامة للدولة والأهداف والمهام المناطة بها وبحيث أن تكون هناك آليات تنفيذية مستقلة أكانت تابعة مباشرة للوزارة (كمؤسسات ومرافق عامة) متنوعة أو متعددة أو غيرها لها سماتها وخصوصياتها وطبعه كمحل محددة أو متنوعة أو متعددة من حيث النشاط العام التي ستقوم بممارسته لتحقيق الأهداف والغايات العليا للدولة؟

أو ما سوف يسند كمهام وأهداف تنفيذية في مجال أو مجالات وتخصصات أو الأنشطة أو نشاط (اقتصادي/ تجاري/ صناعي/ استثماري/ خدمي/ فني/ من قبل الأشكال الاقتصادية الأخرى المتعايشة مع القطاع العام (كقطاع المختلط) (القطاع التعاوني) (القطاع الخاص) المحلي أو الأجنبي والدور الذي ينبغي أن تلعبه هذه الأشكال كل في مهامها أو نشاطها المرسوم لها وبحيث أن يكون العام الأول والأخير له منافع مشتركه لصالح الجميع من جهة ومن جهة أخرى بأن يتم تنفيذ وتحقيق السياسات والإستراتيجيات العامة للدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبما يخدم تقدم وازدهار الاقتصاد الوطني للبلد وضمان وتأمين مستوى معيشي للمواطنين وحياة اجتماعية مزدهر ومتطور باستمرار على مستوى العاملين في هذا القطاع بشكل خاص أو على مستوى المواطنين في الجمهورية بشكل عام.

ومن خلال ما جاء أعلاه ومن أجل أن تترجم هذه الغايات والأهداف النبيلة إلى واقع عملي وملموس فأنه من الأهمية بمكان اتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات العملية الحيوية والهامة ومن أهمها يكمن بالتالي :-

أولاً وقبل كل شيء أود أن أشكركم على الاستضافة هذه وتسليط الضوء على أهمية دور القطاع السمكي في التنمية وكيفية مساهمته في تطوير وتعزيز وتحسين الاقتصاد الوطني ورفدة بالعملتين الصعبة والمحلية وبما يدعم هذا الاقتصاد ويفتح له آفاق جديدة على كافة السبل والمناحي.

وفي بداية الحديث أود وفي هذا السياق إلى الحديث عن مسألتين مهمتين جداً وبمفهوم بسيط وبحيث يستطيع المتابع معرفة دوره ومسئوليته وفي نفس الوقت مساهمته في تطوير وتعزيز الاقتصاد الوطني.. وعليه ومن أجل الرؤية أن تكون واضحة وفي هذا السياق أستطيع القول وبكل بساطة أننا نتمتع بثلاثة بحار الا وهي بحر العرب، وخليج عدن والبحر الأحمر وبالتالي فهذه البحار سيادية

ومملوكه للشعب وهو من يكلف الدولة في إدارة هذه البحار وما فيها من موارد سمكية وبحرية ونفط وغيرها من الثروات التي تساهم في تحقيق الأهداف والتطلعات المنشودة والمرجوة لجماهير الشعب والدولة والتي تتمثل اساساً في تحقيق التالي :-

1) الاستغلال الاقتصادي والفني الأمثل لهذه الثروة المتجددة والحفاظ عليها وزيادة مخزونها والاحتياطي العام وكمياتها ونوعيتها واستمرار وباضطراد دائم ومستمر وهنا يكمن الدور الأول والمحور الأول لوزارة الثروة السمكية في تمديد النوعية والمخزون المسموح اصطياده والمواسم وغيرها من الأمور البحثية وتحديد المعلومات أو التبادل.

2) إيجاد فرص عمل وتشغيل الأيادي العاملة والصيادين التقليديين وإيجاد الفرص العديدة لهذه الشريحة الأساسية في المجتمع على المدى القصير والطويل وتأهيلها وتنمية مداركها وباستمرار وبما يواكب التطورات والمتغيرات التكنولوجية المتقدمة وفي هذا المضمار. وهنا يمكن المحور الثاني للدولة وذلك من خلال:-

1. سن القوانين واللوائح والتشريعات القانونية بهذا الصدد.
2. تحديد وسائل الصيد ومعداته للصيد التقليدي.
3. تحديد مراكز النشاط (المزاد العلني والحراج) والأنشطة الأخرى وكيفية الحفاظ على هذه الثروة وحصول الدولة على مستحقاتها المالية المكلفة نيابة عن الشعب في الحصول عليها مقابل حق الاصطياد التقليدي للصيادين التقليديين وكل شريحة تستفيد من الموارد البحرية والسمكية والنفطية وغيرها من الثروات المتوفرة في البحار.
4. دور الهيئة العامة للعلوم البحرية والأبحاث.
5. دور البنية الأساسية المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة :-

- تحديد النوعيات والكميات ومخزونها والمسموح اصطياده وغير المسموح اصطيادها والأعماق السطحية/ القاعية والساحلية,
- وسائل الصيد ومعداته لكل نوع من الأنواع كالصيد التقليدي/ الساحلي/والقاعي.
- بناء الثلاجات ومعامل التحضير والمجمدات والثلج والمؤاني السمكية والورش.
- بناء مراكز الحراج والمزاد العلني.

وانطلاقا من ذلك فلا بد لنا أن نعرف أول وقبل كل شئ مفهوم الثروة السمكية، حيث أن هذا المفهوم سوف يوصلنا إلى حقيقة هذه الثروة وأهميتها ودورها الفاعل في تنمية وتطوير وتعزيز الاقتصاد الوطني ومن أهمها أيضاً كيفية ضمان وتأمين مستوى ملائم من الأمن الغذائي للمواطن وبأسعار مناسبة وتنافسية وبما يتفق ويتمشى مع مستوى الدخل العام للمواطن وسياسة الدولة ممثلة بوزارة الثروة السمكية.

وفي هذا السياق نود أن نشير إلى مفهوم وتعريف الثروة السمكية أولاً وذلك على النحو التالي:-

أن الثروة السمكية هي أحدى المكونات الحية للبيئة البحرية وتشمل الثروة السمكية عدداً كبيراً من مجموعات الحيوانات المائية المختلفة وعدداً كبيراً من الأنواع في كل مجموعة وتمتاز البيئة البحرية مثل البيئات الأخرى بوجود أنواع من التوازن بين كل مكونات البيئة.. وفي هذا السياق نستطيع القول أن غالباً ما يرتبط الحديث عن البيئة البحرية بالحديث عن الثروة السمكية والعكس صحيح وبالتالي يمكن أن نفسر ذلك من خلال أهمية الثروة السمكية كواحدة من أهم المكونات الحية للبيئة البحرية.. والثروة السمكية هي لفظ عام وكلفة تشمل أكثر مجموعة من المجموعات الحيوانية، بهذه الثروة تشمل الأسماك بأنواعها المختلفة والرخويات بأنواعها المختلفة وغيرها من الحيوانات المائية الأخرى..

كما أن الثروة السمكية كما نطلق عليها تنتشر في مناطق مختلفة في المياة البحرية فهناك أسماك تعيش في القاع وأسماك تعيش في الطبقة السطحية ونوع ثاني يعيش في المياة المتوسطية.. وعليه وطبقاً للبيئة البحرية التي تتواجد فيها الثروة السمكية أكانت في البحار أو المحيطات بما فيها المناطق الساحلية وكذا الانهار حيث أن لهذه البحار والمحيطات خصائص طبيعية وكيميائية مختلفة والتي تؤثر على حجم وتركيبة الكلية الحيوية للثروة السمكية الموجودة فيها..

وإنطلاقاً من ذلك فأن الثروة السمكية تعتبر هي أحدى الثروات المائية الحية وهي من المصادر الطبيعية المتجددة والتي لها القدرة على تجديد نفسها عاماً بعد عام من خلال عمليات التكاثر الطبيعية ونظراً لما تتسم به الثروة السمكية من خاصية حيوية ومتميزة ولذلك فقد أكسبها أهمية بالغة ومتفاوتة بين البلدان المختلفة.. وفي هذا السياق وفي بلدنا تعتبر الثروة السمكية من أهم المصادر الحية المتوفرة في مياهنا الأقليمية والمنطقة الإقتصادية الخالصة لكونها تعتبر مصدراً هاماً للغذاء والبروتين والعاملين في مهنة الصيد والمهن الأخرى المرتبطة بها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أصبحت هذه الثروة وبحق تشكل أحد أهم المرتكزات والروافد الأقتصادية في دعم الإقتصاد الوطني لبلدنا..

■ أهمية الثروة السمكية:-

مما لاريب فيه أن أهمية الثروة السمكية تكمن في كونها في المقام الأول بأنها من أهم:-

1. المصادر الغذائية منذ أن عرفها الأنسان القديم وحتى الأن..
2. أصبحت الثروة السمكية تتمتع بمكانة مرموقة في جميع الدول (جميع دول العالم) كمصدر حيواني هام للبروتين الحيواني..
3. لها منافع اقتصادية واجتماعية عظيمة..
4. إحداث تطورات متسارعة ومتطورة ومتجددة ومستمرة في مهنة الصيد ووسائلها وطرق ومعدات الصيد المتنوعة والحديثة..
5. كما أن مهنة الصيد تحولت في أيامنا هذه إلى مهنة لتوفر المادة الخام لكثير من الصناعات الغذائية، صناعة الأعلاف، والصناعات الدوائية والكيميائية وغير ذلك..
6. لم تعد الثروة السمكية تقتصر على تناولها طازجة بعد صيدها بل على العكس فقد أصبحت في عدة مجالات تصنيعية وحيث أصبحت من الصناعات الناجحة في الوقت الراهن

حيث يتم تحضيرها/ تجميدها وكرتنتها وتسويقها وتصديرها إلى الخارج وإلى كافة الأسواق العالمية ناهيك إلى العمليات الأخرى للتصنيع وتعليب الأسماك والمنتجات البحرية كوسيلة لحفظها لفترة أطول وبقائها صالحة للاستخدام والاستهلاك الغذائي البشري.. (معلبات/ مثلجات/ مملحات/ ومدخنات)..

7. كما أن هناك المنتجات السمكية الكاملة والشرائح المقطعة والمعالجة والمطبوخة والمشكلة وغيرها وذلك طبقاً لاحتياجات ومتطلبات السوق وإليته وطبقاً للعرض والطلب..

وعليه فأن استغلال الثروة السمكية لها خصوصياتها وذلك من حيث وسائل وطرق ونوعيات وتقنياتها الفنية والتكنولوجية الحديثة والمتطورة في مجال صيد الأسماك والمنتجات السمكية والبحرية الأخرى وبكافة أنواعها ومجالاتها وتخصصاتها وأشكالها وأنماطها المختلفة والمشروعة حيث أن لا بد من الدولة متمثلة بوزارة الثروة السمكية من بناء أسس متينه في إدارة الموارد السمكية حيث أن بناء أسس منهجية وعلمية مدروسة بدقة بهدف الاستغلال الاقتصادي والفني الأمثل لهذه الثروة وفي نفس الوقت الحفاظ عليها ومخزونها من العبث والاستغلال الجائر لها والحفاظ عليها لتظل الثروة المتجددة والتي لا تنضب لكي يستفاد منها الأجيال القادمة ومن هنا تبرز الأهمية البالغة للإدارة الفاعلة والرشيدة للموارد السمكية وذلك من حيث الإداء والتنظيم والبنيان التنظيمي والهيكلي والتطور المعرفي والتشريعات والقوانين واللوائح التي من شأنها ان تساعد على الحفاظ على الثروة واستغلالها بصورة اقتصادية مثلى ناهيك إلى المساهمة الفاعلة والمدروسة في العجزبين العرض والطلب في مخزونات الأسماك والأحياء البحرية الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق المنافع الاجتماعية المرجوة للدولة.

وفي هذا الاتجاه فأن وزارة الثروة السمكية في بلدنا قد عانت الكثير من الصعوبات والمعوقات في العديد من الجوانب وأهمها يكمن بالتالي:-

1. البناء التنظيمي والإداري والهيكلي للقطاع السمكي.
2. الإخفاق في نسبه التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للقطاع بمكوناته المختلفة..
3. الظواهر السلبية والخطرة على الثروة السمكية وذلك من حيث الاستغلال السلبي والجايروالغير مرشد الاستنزاف هذه الثروات نتيجة ضعف وسوء الإدارة والنظم والرقابة والترشيد والحماية والتشريعات والقوانين والنظم والبيانات والمعلومات المغلوطة مما أدى إلى الاستغلال الكبير والجائر للمخزونات السمكية والبحرية والمستنزفة في جعل المختصين والعاملين في هذا المجال خبرة من أمرهم وبالتالي السعي الحثيث لإيجاد الحلول المناسبة والناجحة للخروج من دوامة السلبيات التي يمر بها القطاع السمكي في بلدنا في الوقت الراهن..

وعليه ومن أجل الوصول إلى نتائج فاعلة ومنهجية ومدروسة علمياً ينبغي العمل على تخفيف ما يلي:-

أولاً:- ماذا تريد الدولة من القطاع السمكي؟

ثانياً:- هل القطاع السمكي اشراف وسن التشريعات والقوانين والنظم واللوائح والرقابة على مكوناته المختلفة الإنتاجية والصناعية والخدمية.

ثالثاً:- هل القطاع السمكي إلى جانب المهام والأهداف المبينة أعلاه في (2) تقوم وزارة الثروة السمكية في مقام مكوناتها الصناعية والإنتاجية والخدمية؟ وبالتالي فقد تم تحديد البناء التنظيمي والهيكلي للقطاع السمكي..

رابعاً:- كيف يمكن لوزارة الثروة السمكية في إدارة وتنظيم الموارد السمكية:-

مما لاشك فيه فأن الإدارة الفاعلة للموارد السمكية لبلدنا في تنفيذ أهداف تنمية قطاع الثروة السمكية تكمن أساساً في تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام، الإ أن النجاح الحقيقي والأكيد لهذه المسألة أو المنظومة المتكاملة بكل محاورها والمتمثلة في الجوانب الأساسية والرئيسية التالية:-

1. البناء الهيكلي والتنظيمي والإداري للقطاع السمكي كوزارة أولاً ومن تم مكوناتها الصناعية والإنتاجية والخدمية ثانياً..
2. الإبحاث العلمية والدراسات السمكية والإرشاد السمكي..
3. كيفية إدارة وتنظيم وتطوير الإصطياد التقليدي وما يترتب عن ذلك من تشريعات وقوانين وأسس ولوائح وبنية أساسية لمراكز المزاد العلني والحراج والموانئ السمكية وغيرها.
4. كيفية إدارة وتنظيم وترشيد واستغلال والحفاظ على الثروة السمكية من خلال الاصطياد الساحلي والتجاري والصناعي وتحديث وتطويروبناء البنية الأساسية لتنمية القطاع السمكي كالموانئ والثلاجات ومعامل التحضير والتجميد والتسويق والتصدير المحلي والخارجي ناهيك إلى تطوير وتفعيل وتقوية دور الرقابة والتفتيش البحري..
5. كيفية إدارة وتنظيم الصناعات السمكية الحكومية والخاصة والمشتركة وبما يحقق الغايات والأهداف المطلوبة لها من حيث العرض والطلب والمنافع الاقتصادية والاجتماعية..

6. كيفية إدارة وتنظيم مجال الاستثمارات في كافة مناحي الثروة السمكية وتوجه القطاع المشترك المختلط والخاص والحكومي وبما يلبي سياسات الدولة والوزارة في مجال الاستثمارات السمكية وليس كما تحدده الجهات المعنية في الاستثماربل على العكس فعلى الدولة أن تقوم بتقديم الدراسات والبحوث للجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات السمكية المطلوب تنفيذها وبالتالي توجيه المعنيين من المستمرين في هذا الاتجاه وبما يخدم السياسات والمنافع الاقتصادية والاجتماعية للدولة وللمستثمر بحد سواء.

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

اعداد وتحليل: د/ بثينة عبدالله اسماعيل السقاف
رصد ميداني: محمد أبوبكر سالم
رسومات بيانية: انصاف عباد الظنبري

■ قام فريق الرصد الخاص بالرابطة الاقتصادية برصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية في محافظة عدن منذ شهر ديسمبر من العام الماضي، ويُلاحظ من خلال الرصد والنزول الميداني لأعضاء الفريق أنَّ هناك استقراراً في متوسط أسعار معظم السلع بشكل عام لكل الأصناف في السوق مقارنة بنفس الفترة لشهر أبريل الماضي، ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية إذ يحوم حول 1000 ريالا للدولار الواحد.

■ المتغيرات في متوسط أسعار السلع الأساسية لشهر أبريل 2022م

عند مقارنة متوسط أسعار شهر أبريل مقارنة بمتوسط أسعار الشهر الماضي (أبريل) ، يلاحظ انخفاض متوسط سعر القمح الامريكي وزن 50 كغم حيث سجل انخفاضاً بنسبة (2 %)، كما انخفض متوسط سعر الدقيق السنابل 50 كغم بنسبة (2%) عما كان عليه في ابريل، أما في أرز الفخامة 40 كغم فقد انخفض فقط بنسبة (1%) كما انخفض متوسط سعر سكر السعيد 50 كغم بنسبة (2%) ، أما الزيوت عبوة 20 لتراً (بيت الكرم) فقد انخفض بنسبة (3%) مقارنة بشهر ابريل الماضي، بينما متوسط سعر حليب الاطفال عبوة 400 جرام (بيبلاك) سجل استقراراً نسبياً طيلة شهر مايو.

الرسم البياني:

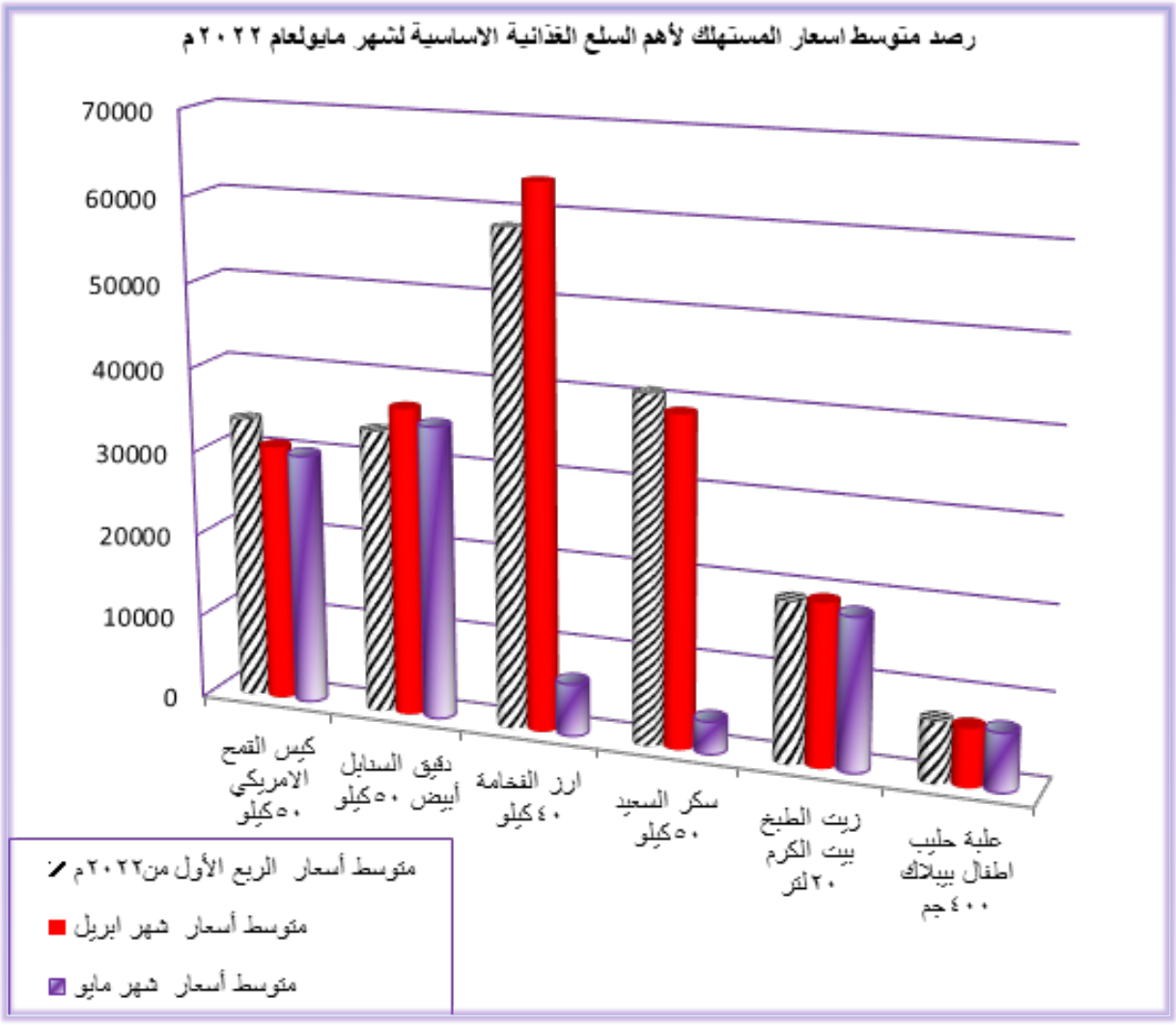

متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن								
رقم	الصنف/ السلع	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م ريال يمني	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م الدولار	متوسط أسعار الربع الاول من 2022م ريال يمني	متوسط أسعار الربع الاول من 2022م الدولار	متوسط أسعار شهر أبريل 2022م ريال	متوسط أسعار شهر أبريل 2022م دولار	متوسط أسعار شهر مايو 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر مايو 2022م دولار
	أولا: السلع الاساسية								
1	كيس القمح الامريكي 50كيلو	31000	23.52	33708	25	30750	30.8	30000	32.1
2	دقيق السنابل ابيض 50 كيلو	38750	36.63	33791	28.5	36750	36.8	35000	35.1
3	أرز الفخامة 40 كيلو	67000	51.38	58400	43.4	63250	63.7	6225	62.1
3	سكر السعيد 50 كيلو	48225	33.46	41016	35	39050	39.2	3850	38.9
4	زيت الطبخ بيت الكرم 20 لتر	38050	27.51	19043	16	19300	19.1	18125	18.1
5	حليب الاطفال بيبلاك 400 جم	7500	5.64	7176	5.77	6900	6.9	6900	6.8
	ثانيا: سلع مكملة								
6	الحليب المجفف دانو2.5 كجم	18000	14.15	16666	14.24	16250	16.1	16000	16.5
7	شاي الكبوس (1) كجم	8250	6.35	6995	6	6875	6.3	6500	6.4
8	الفاصوليا الحمراء (1) كجم	1350	2.47	2591	2.17	2600	2.6	2400	2.3
9	الفاصوليا البيضاء(1) كجم	2537.5	1.93	1553	1.3	1500	1.5	1400	1.3
10	العدس الاصفر(1) كجم	2650	2.04	2110	1.72	2200	2.2	2000	2
11	كرتون معجون الطماطم المدهش	5300	3.15	4273	3.5	4375	4.3	4200	4.3
12	مكرونة المائدة(400جرام)	790	0.61	696	0.53	790	0.8	590	0.6
	ثالثا: الفواكه والخضروات								
13	التفاح(1) كجم	3250	2.48	2642	2.21	2575	2.4	2800	2.7
14	البرتقال(1) كجم	2500	2.09	2041	1.64	2500	2.5	2500	2.6
15	الموز(1) كجم	1.38	0.46	571	0.47	550	0.5	575	0.5
16	التمور(1) كجم	2000	1.56	2000	1.82	2000	2	2000	2
17	البطاطس(1) كجم	650	0.48	578	0.52	950	9.5	950	0.91
18	البصل الجاف(1) كجم	750	0.57	470	0.46	400	0.4	900	0.9
19	الباذنجان(1) كجم	800	0.62	681	0.46	850	0.8	800	0.9
20	الطماطم(1) كجم	1175	0.85	670	0.62	675	0.6	850	0.8
21	الباميا(1) كجم	1950	1.53	2475	2.22	2250	2.2	2000	2
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها								
22	لحم الغنم(1) كجم	8000	6.29	8000	6.35	8000	8	8000	7.9
23	الدجاج الحي(1) كجم	5000	3.92	5000	4.57	5000	5.1	5000	5
24	الدجاج المجمد(1) كجم	4500	2.66	3400	3	5000	5.1	4700	4.9
25	طبق البيض(1) كجم	3475	2.68	3030	3.3	2550	2.5	2600	2.4
	سادسا: الأسماك								
26	الثمد(1) كجم	6500	4.90	6764	5.35	5500	5.5	6000	5.5
27	الديرك(1) كجم	10000	8.32	12666	9.81	12000	11	12000	11
28	السخلة(1) كجم	12000	8.90	11200	10.23	12000	12	13000	12
- يتم الرصد كل يوم سبت من كل أسبوع - فريق رصد أسعار السلع- الرابطة الاقتصادية									

■ التغيرات في أسعار السلع المكملة

أما بالنسبة للسلع المكملة فمتوسط سعر الحليب المجفف دانو عبوة(2.5) كغم انخفض بنسبة (2%) عن شهر ابريل، يستمر شاي الكبوس بالانخفاض بنسبة (2%) ، بينما انخفض متوسط الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء بنسبة (8%) ، بينما يشهد الكيلو جرام من الفاصوليا البيضاء انخفاضاً بنسبة (7%)، كذلك العدس الاصفر شهد انخفاضاً في متوسط السعر بنسبة (7%) ، أما متوسط أسعار معجون الطماطم (المدهش) سجل انخفاضاً بنسبة (4%)، ومكرونة المائدة سجل انخفاضاً بنسبة (25%)،

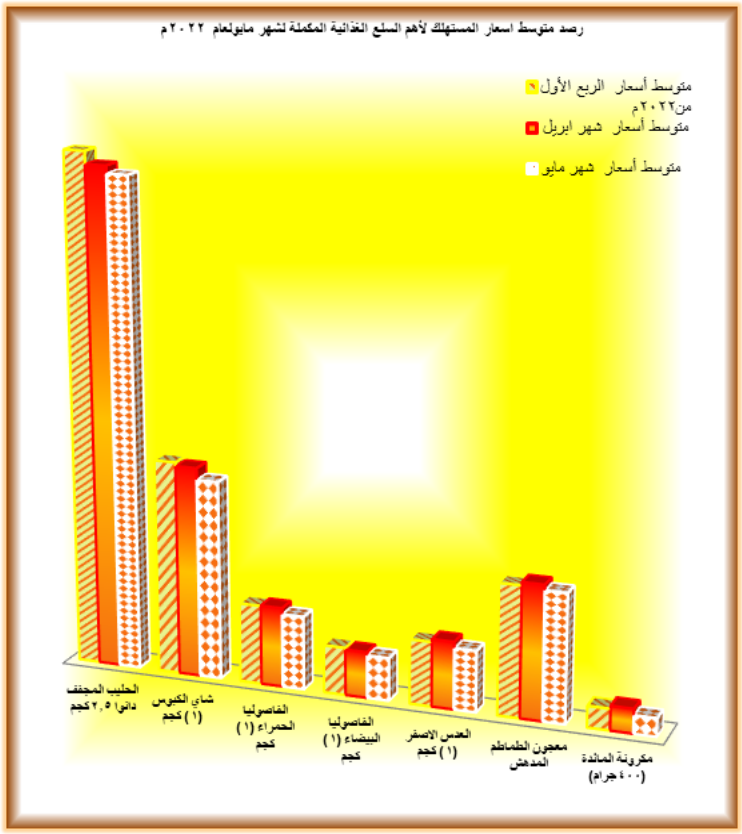

■ التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات:

بينما شهدا شهري فبراير ومارس ارتفاعا بلغ متوسط أسعار الفواكه بشكل عام مقارنة بشهر يناير انخفض متوسط أسعار الفواكه لشهر أبريل، إذ سجل متوسط سعر الكيلو التفاح انخفاضاً بنسبة (10%) عن الشهر الماضي ، بينما البرتقال سجل ثباتا في سعره مقارنة بشهر ابريل، والموز كذلك انخفض بنسبة (1%)، أما التمور فظلت أسعارها ثابته من قبل الموردين.

أما متوسط أسعار الخضروات ظل متوسط سعر الكيلو البطاطس ثابتا عند مستوياته المرتفعة والذي سجل ارتفاعا في الشهر الماضي بنسبة (65%) ، أما متوسط سعر البصل الجاف كذلك ارتفع بنسبة (40%) اضافة إلى الزيادة في سعرة في شهر ابريل والذي بلغ (15%) ، أما الباذنجان فقد وصل نسبة الارتفاع إلى (6%) من سعره، أما الكيلو الطماطم الطازجة فقد ارتفع هو الآخر بنسبة (11%) ، أما الباميا فعاودت للارتفاع مسجلة نسبة(12%) بعد أن سجلت انخفاضا بمتوسط سعرها بنسبة (25%) لانخفاض الطلب عليها في السوق في شهر رمضان المبارك.

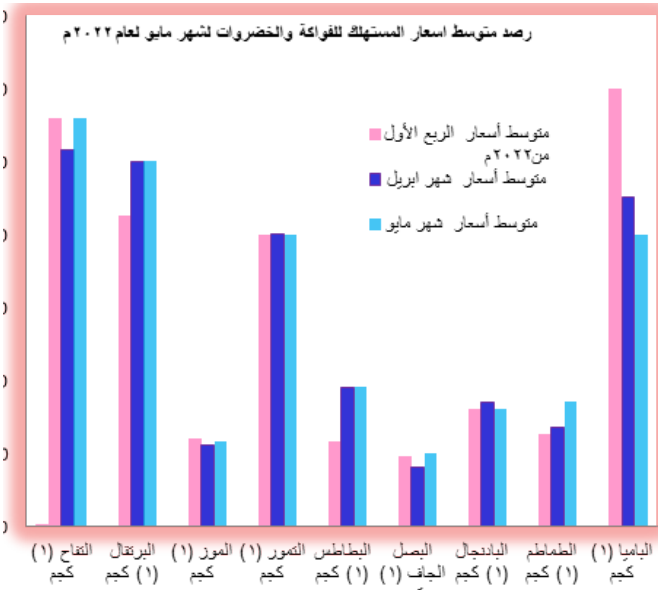

■ التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها والأسماك:

في أسعار اللحوم ظل ثابتاً سعر كيلو لحم الغنم و انخفض متوسط سعر الدجاج المجمد بنسبة (7%)، بينما ظل متوسط سعر كيلو الدجاج الحي مستقرا، أما متوسط سعر طبق البيض ارتفع بنسبة (10%). أما أسعار الاسماك المرصودة فمتوسط سعر سمك (الديرك) ظل مستقرا عند مستويات مرتفعة من سعرة في الاسواق المحلية ، وكذلك ارتفع متوسط سعر السمك نوع (السخلة) ارتفع بنسبة (9%)، أما الثمد ارتفع متوسط السعر بنسبة (5%) .

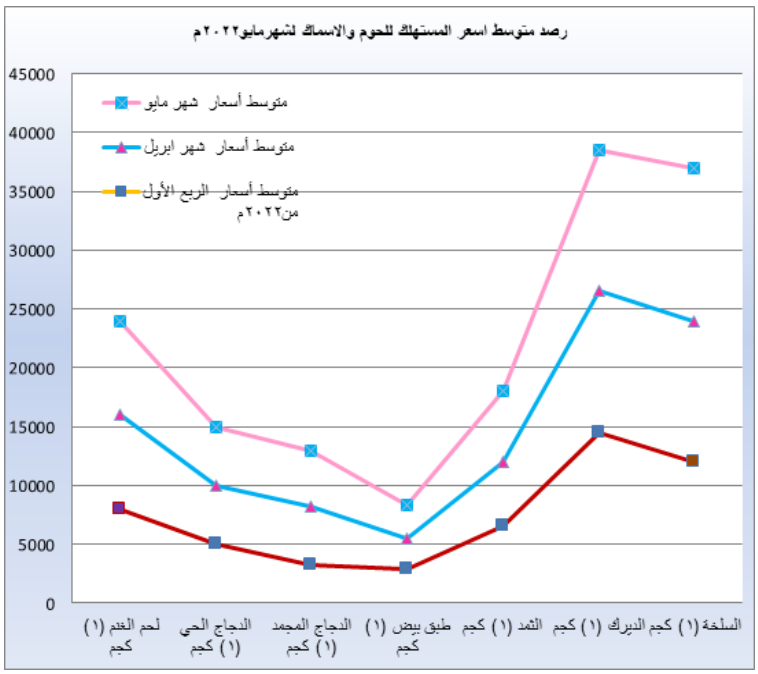

أسمنت الوطنية

شريك البناء والتنمية

www.nccyemen.com

أسمنت بورتلاند بوزلاني

EN 197 -1 ; 2011

CEM II / A-P 42,5N

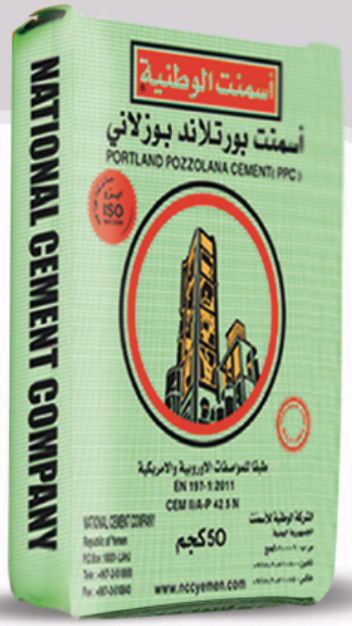

شهادة الجودة العالمية

ISO

9001 : 2015

زيادة العمر الإفتراضي للمبنى

مقاوم الأملاح والأحماض

زيادة قوة تماسك الخرسانة

تقليل تأكل الحديد المستخدم في المباني

مقاومة التصدعات والتشققات في المباني

اليمن – لحج – المسيمير ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٠٠ ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٤٠ ١٠٠٠١ CEMENT@NCCYEMEN.COM WWW.NCCYEMEN.COM

تحليل مؤثرات محركات الوصول للغذاء في اليمن:

إجراءات يائسة للأسر اليمنية للبقاء على قيد الحياة

إعداد وتحليل:
د/ بثينة عبدالله السقاف
- الاستاذ المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

مع استمرار الصراع إلى عامة الثامن، استمر معه تراجع قيمة الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية إلى مستويات قياسية متدنية جديدة أدت إلى زيادات كبيرة لأسعار المواد الغذائية وهوت بمزيد من السكان إلى براثن الفقر المدقع، ومع التدهور السريع لظروف عامة الشعب اجتماعياً و اقتصادياً وصحياً، والتي تفاقمت بسبب تعطُّل التجارة، والنقص الحاد لإمدادات الوقود، وتعطُّل العمليات الإنسانية وتناقصها، ومع اشتداد العنف وتجزؤ سياسات الاقتصاد الكلي أدت إلى زيادة الضغط على الأوضاع الاقتصادية الهشة، ظهرت أزمة إنسانية منقطعة النظير تفاقمت من جراء جائحة كورونا (كوفيد19-)، حيث أصبح كثير من الأسر اليمنية تعتمد على إعانات الإغاثة وتحويلات المغتربين والتي اتسمت هي الأخرى بالانخفاض.

ومثَّل الصراع في اليمن تحديات مؤسسية تجعل من الصعب بشكل خاص تصميم سياسات لمعالجات تصحيحيه للمحركات المؤثرة الرئيسية للوصول للغذاء والتي يمكن ايجازها بالآتي:

- تدهور قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية.
- اسعار السلع الغذائية
- توقف مرتبات شريحة كبيرة من المواطنين
- عودة المغتربين

اجتمعت هذه المؤثرات منذ2015م محركتاً القدرة على الوصول للغذاء بشكل سلبي تفاقمت حتى أحدثت أزمة عقَّدت سبل العيش للأسر اليمنية.

المحركات المؤثرة للوصول إلى الغذاء في اليمن أهمها: تدهور قيمة العملة، اسعار السلع الغذائية، وتوقف مرتبات شريحة كبيرة من موظفي الدولة المدنية والعسكرية، عودة المغتربين.

■ سعر الصرف... هاجس أرق كل اليمنيين

أصبح سعر صرف العملة المحلية الريال هاجس كل اليمنيين، ولكون تقلبات سعر الصرف تأخذ آثارها على المجتمع إما بشكل مباشر حيث تؤثر على دالة دخل المستهلك، و بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على مصادر الدخل للأسر المنتجة المختلفة حيث يأتي في مقدمتها الدخول المتأتية عن طريق إقامة المشروعات الصغيرة والأصغر الممولة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن، لدعم الفئات الفقيرة والأشد فقراً على الصمود، وسبل العيش، وفيما يلي نوضح الحروب الشرسة للأسر اليمنية للوصول لرغيف الخبز.

■ الأسر.. وتأثير تقلبات سعر الصرف لتأمين الاحتياجات المعيشية الأساسية

إنَّ المواطن منذ 2015م وهو يسعى جاهداً لتدبير لقمة العيش الكريم لأفراد أسرته، ولمعرفة أثر الضربات القاسية لتقلبات سعر الصرف على التكلفة الاقتصادية التي يدفعها المواطن للوصول للغذاء والمتمثلة بأسعار المواد الغذائية الأساسية، نبدأ أولاً بتحديد حجم سلة غذائية يمكن أنْ يشتريها المواطن في ظل التضخم المفرط للأسعار والذي قدر بـ(222%)، والتي جاءت كالآتي:

جدول (1) يوضح سلة غذائية لسلع أساسية وفق متوسط أسعار المستهلك لمدينة عدن لشهر أبريل2022م

#	السلعة/الصنف	(متوسط السعر(ريال يمني
1	دقيق أبيض السنابل 50 كيلو جرام	36750
2	أرز الفخامة 40 كيلو جرام	63250
3	سكر السعيد 20 كيلو جرام	19500
4	زيت طبخ بيت الكرم (4 لتر)	3860
5	حليب الأطفال بيبلاك 400 جرام	6900
6	ملح (كيلو جرام)	300
	المجموع	130560 ريال يمني

المصدر : تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن، شهر ابريل 2022م، مقال منشور في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية، العدد الرابع، اليمن، مايو 2022.

هشاشة الأوضاع قادت الأسر اليمنية للجوء إلى إجراءات يائسة للبقاء على قيد الحياة.

يلاحظ اقتصار السلة على خمس مكونات أساسية جاء سعرها كمتوسط سعري لشهر أبريل لعام 2022م لمبلغ (130560) ريال يمني، رغم أنه تم خفض السعرات الحرارية للسلة عن طريق خفض حجم زيت الطبخ 4 لتر، فهو لا يكفي لطهي طعام 7 أفراد لمدة شهر، ورغم ذلك كان سعر السلة يفوق بكثير متوسط الأجور والمرتبات في المناطق المحررة، الذي يصل بالمتوسط 60 الف ريال يمني ، هذا دون احتساب غاز الطهي، والخضروات والفواكه والدواء، وهكذا فإنَّ المواطن كمستهلك يستغني عن سلع كثيرة هامة من قائمة مشترياته وفق دخلة المحدود، وعلى صحته الجسدية والنفسية سواء المواطن البالغ أو الطفل الرضيع.

هشاشة الأوضاع قادت الأسر اليمنية للجوء إلى إجراءات يائسة للبقاء على قيد الحياة.

ومع استمرار ارتفاع تكلفة الغذاء تلجأ المزيد من الأسر إلى الاستراتيجيات السلبية للغذاء والتكيف مع سبل العيش ، حيث تملك نسبة كبيرة من السكان استهلاكاً غذائياً غير كافٍ، وبحسب برنامج الأغذية العالمي، يتزايد الاستهلاك غير الكافي للغذاء، وهو أحد مقاييس الجوع، كل يوم مدفوعاً إلى حد كبير بهذا الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية والانكماش الاقتصادي وتجاوز الاستهلاك غير الكافي للغذاء في اليمن عتبة عالية جداً بنسبة(40%) وفقاً لبيانات برنامج الأغذية العالمي بشأن تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في اليمن، فإنَّ الأسر اليمنية تلجأ إلى إجراءات يائسة للبقاء على قيد الحياة ، حيث إن ارتفاع تكلفة الغذاء ونقص الوقود يدفعان سكان اليمن إلى حافة الهاوية، فلجأت الأسر إلى إجراءات تقشفية عند تناول غذائها تمثلت في تقليل كمية أو تواتر الوجبات، وعدم تناول البالغين الطعام من أجل إطعام أطفالهم، وتقليل تنوع النظام الغذائي، والاعتماد على أغذية أرخص أو أقل جودة، كلها استراتيجيات شائعة في اليمن من أجل التكيف، كما تستدين الأسر لدفع ثمن الطعام.

ومن هنا سوف نستعرض جدول التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لمعرفة وضع الأمن الغذائي في اليمن:

■ بين الأزمة وشبح المجاعة...تُعلن حالة الطوارئ

إنَّ تعريف المجاعة المستخدم من قِبل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي هو "عدم القدرة المطلقة على الوصول إلى الغذاء لمجموعة سكانية بأكملها أو مجموعة فرعية من السكان، مما قد يتسبب في الوفاة على المدى القصير"، نظرًا إلى أن المجاعة تعتبر ظاهرة نادرة وخطيرة، لذى يجب أن تكون هناك ثلاثة معايير محددة مدعومة بأدلة موثقة بشكل متزامن لإعلان المجاعة، وهي:

- أن تواجه ما لا يقل عن نسبة (20%) من الأسر في منطقة ما نقصًا حادًا في الغذاء مع امتلاكها قدرة محدودة على التكيف)عادة ما يشير هذا إلى انهيار شبه كامل في أنظمة الغذاء وسبل العيش، مما يؤدي إلى فجوات شديدة في استهلاك الغذاء على الرغم من استخدام استراتيجيات المواجهة بشكل كامل).
- أن تتجاوز معدلات سوء التغذية الحاد لدى الأطفال نسبة(30%).
- أن يتجاوز معدل الوفيات شخصين لكل) 10,000) شخص في اليوم.

على الرغم من عدم وجود دليل على المجاعة في اليمن من خلال المؤشرات السابقة لإعلان منطقة معينة أنها تعاني من مجاعة، إلاَّ أنَّ بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لعام 2018 تعكس وضعًا مقلقًا للوصول الآمن للغذاء حسب وصف برنامج الغذاء العالمي، حيث أفاد البرنامج أن (15.9) مليون شخص –أي نسبة (53%) من السكان الذين تم تحليلهم -يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، على الرغم من استمرار المساعدات الغذائية الإنسانية المقدمة لهم.

مصادر دخل تتآكل قيمتها، واستقرار الأسعار عند مستويات مرتفعة... تهديد للأمن الانساني

- توقف مرتبات شريحة كبيرة من المواطنين... تهديد للأمن انساني

من المتعارف عليه أنَّ الأجر والمرتب الذي يقبضه المواطن بالريال اليمني هو الذي يحدد مشترياته من غذاء وعلاج ومصروفات أخرى، والمواطن الكادح أقصى هدفه هو أنْ يؤمن غذاءه ليكفي أفراد أسرته حتى يحين قبض دخلة مرةً أخرى، وفي اليمن يوجد أكثر من (41000) متقاعد في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات منهم نسبة (33%) لا يتسلمون معاشات منذ مارس 2017م( )، ناهيك عن بقية القوى العاملة ذات الأجر الأدنى، والقطاع الحر، والمنتسبين للقوات المسلحة والامن المنقطعة رواتبه لأشهر متتالية.

وفي ظل تدهورت قيمة الريال اليمني تظل القيمة الشرائية للدخول تتآكل، فرغم ارتفاع متوسط معدلات الأجور للعمالة اليومية المؤقتة بنسبة (50 إلى 60%) فقط منذ عام 2016م حتى أغسطس2021م، في المقابل ارتفع معدل التضخم بنسبة (222%) خلال نفس الفترة، مما يعني أن تكلفة المعيشة ارتفعت بمعدل أكبر من قيمة الأجور ،وبالإضافة إلى التضخم، وتزداد الأزمة حدة عند أصحاب الدخل الأساسي من العمالة اليومية التي تظل دون عمل لأيام أو حتى لأسابيع، ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالتزامن مع ارتفاع معدل التضخم، يضاعف من صعوبة تحمل الأسر تكاليف الوصول للمواد الغذائية الأساسية.

التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي

المرحلة	الشدة	الوصف
1	لا يوجد انعدام للأمن الغذائي (انعدام آمن غذائي ضئيل)	الأسر قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية الأساسية دون تبني استراتيجيات تكيف غير نمطية وغير مستدامة للوصول للغذاء والدخل.
2	أمن غذائي غير مستقر (على الحدود)	تمتلك الأسر الحد الأدنى من استهلاك الغذاء الكافي ولكنها غير قادرة عل تحمل بعض النفقات الأساسية غير الغذائية دون تبني استراتيجيات تكيف.
3	الأزمـــة	تعاني الأسر إما من فجوات كبير في استهلاك الغذاء مرتفعة أو أعلى من المعتاد أو تكون قادرة بالكاد على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، ولكنها تفعل ذلك فقط خلال استنفاد أصول سبل العيش الأساسية أو من خلال استراتيجيات مواجهة الأزمات.
4	الـــطـــوارئ	تعاني الأسر إما من فجوات كبيرة في استهلاك الغذاء تنعكس في سوء التغذية الحاد الوخيمة وزيادة الوفيات، أو أن تكون الأسر قادرة على التخفيف من الفجوات الكبيرة في استهلاك الغذاء، ولكنها تفعل ذلك فقط من خلال استراتيجيات سبل العيش في حالة الطوارئ وتصفية الأصول.
5	الكارثة/ المجاعة	تعاني الأسر من نقص شديد في الغذاء و/ أو الاحتياجات الاساسية الاخرى حتى بعد اللجوء إلى جميع استراتيجيات المواجهة. تظهر بكل وضوح مظاهر الجوع، والموت، والعوز، ومستويات سوء التغذية الحاد التي تجاوزت المستوى "الحرج" (لتصنيف منطقة ما في مستوى المجاعة، يجب أن تعاني المنطقة من مستويات سوء تغذية حاد تجاوزت المستوى الحرج ووفيات حرجة للغاية).

المصدر: https://sanaacenter.org/ar/reports/humanitarian-aid/16635

يعد توقف مرتبات الجهاز الحكومي المدني والعسكري لأشهر حيث تعد أهم مؤثر لمحركات الوصول للغذاء، فهناك معالجات لإجراءات تمويلية عمقت الأزمة وزادتها حدة، حيث يعتبر تمويل العجز بزيادة عرض النقود أحد الأسباب لأزمة العملة والتضخم السريع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً.

ومن المرجح أن يؤدي تأمين آلية تمويل مستدامة لهذه الرواتب إلى تقليل العجز، وربما يحد من نطاق توسع عرض النقود والتضخم السريع اللاحق وانخفاض قيمة العملة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً.

لارتفاع الأسعار في الوضع الحالي في ظل عدم وجود اصلاحات اقتصادية جادة وسريعة لتأمين الوصول الآمن للغذاء والمستدام للأسر اليمنية في ظل تداعيات الحرب العميقة على الأسر لتلبية احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية الاساسية.

■ توصيات لمعالجة الوصول للغذاء في اليمن

إن لا شك فيه أن هناك صعوبة في الوصول للأمن الغذائي في اليمن وأن هناك أزمة مزمنة تفاقمت بعد 2015م وتعمقت جذورها حتى بات من الضرورة بمكان التعجيل بحزمة معالجات لتفادي تعدي مرحلة الأزمة (أنظر جدول رقم 1)، ولتأمين الوصول للغذاء نوصي بالآتي:

1- الإسراع في اتخاذ اصلاحات مالية ونقدية من شأنها ضبط سوق سعر الصرف بما يحافظ على تخفيف آثارها الاجتماعية.

2- الانضباط في صرف مرتبات الجهاز الحكومي المدني والعسكري من خلال مصادر مالية غير تضخمية.

3- اعادة النظر في سلم الأجور والمرتبات بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية التي أحدثتها الحرب.

4- تنويع مصادر الدخل من خلال ابتكار أدوات مالية في التمويل الأصغر ما من شأنها تقليل صدمات تقلب أسعار صرف العملة.

5- وضع استراتيجية جديدة لزيادة معاشات المتقاعدين في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بنسبة (100%).

6- دعم الأسر المنتجة من خلال برامج المنظمات المحلية والاقليمية والدولية.

7- الدعوة إلى إجراء مؤتمر يُعنى بتحليل وإجراء نقاش دقيق وواقعي وصادق حول الأمن الغذائي في اليمن.

المصادر:

1- نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (36) اغسطس 2018م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمن.

2- https://sanaacenter.org/ar/reports/humanitarian-aid/16635

3- تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن، شهر أبريل 2022م، مقال منشور في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية، العدد أربعة، اليمن، 2022م.

4- بثينة عبدالله اسماعيل السقاف، مستل من ورقة عمل بعنوان" آثار انهيار سعر صرف الريال مقابل العملات الاجنبية على المجتمع"، مقدم لورشة "اسعار الصرف في اليمن - العوامل والمؤثرات والحلول" مؤسسة الرابطة الاقتصادية، عدن، 26 مارس 2022م.

5- https://www.unicef.org/mena/ar

6- https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar

7- المجاعة في اليمن - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية متاح على الرابط(https://sa-naacenter.org/ar/reports/humanitarian-aid/16635

البطالة في اليمن..
الآثار والتبعات

نبيل حسن الفقيه

تعد البطالة من أشد المخاطر التي تعصف بالمجتمع اليمني خاصة وان البطالة ليست وليدة اللحظة في اليمن ، فقد تجذرت مشكلة البطالة منذ ان أخفقت خطط التنمية الاقتصادية في اداء دورها منذ مطلع 2010 م وحتى الان ، و تعد البطالة من أشد المخاطر التي تهدد استقرار المجتمع خاصة وان الارتباط الوثيق فيما بين الفقر و البطالة قد تعمق في اليمن ما بعد ظهور الجائحة الحوثية في اليمن.

مما لا شك فيه ان القطاعات الاقتصادية قد تأثرت ما بعد 2015 م وبشكل كبير بعد ان استولى الحوثيين على مقاليد السلطة في صنعاء فقد أدى وضع الا دولة في اليمن الى هجرة رجال الأعمال (رؤوس الأموال) ، و مغادرة كل الشركات الاستثمارية اليمن كما توقفت عجلة التنمية ، وتجمدت المشاريع الانمائية ، و انحسر الدخل القومي و توقف صرف مرتبات موظفي القطاع العام ، بالاضافة الى سيطرة مجموعات الفيد والمنتفعين على القطاعات الاقتصادية الهشة ... كل ذلك قد أدي الى انتشار البطالة في أوساط الشباب ، بل ان البطالة قد طالت مختلف الشرائح.

على ان انتشار الأمراض الاجتماعية المرتبطة بالفقر و البطالة و الانهيار الاقتصادي والتى من اخطرها انتشار جرائم السّرقة بالاكراه ، والفساد الاخلاقي وتفشي ظاهرة الدعارة ، وتوسع ظاهرة العنوسة لكلا الجنسين بسبب الفقروما يرتبط بها من ظاهرة الانتحار، بما في ذلك ظاهرة انتشار المخدّرات في أوساط الشباب ، وتوسع دائرة الرّشوة والمحسوبية والاستئثار بالوظيفة العامة والارتزاق والتكسب الغير مشروع في كل مؤسسات الدولة ، علاوة على ذلك فان انتشار ظاهرة أطفال الشوارع نتيجة العوز الاقتصادي وعملهم في سن مبكرة ، وكذا ظاهرة تسريب الحوثيين المنهج للأطفال من المدارس وإلحاقهم بجبهات القتال قد ضاعف من حجم المعاناة.

يدرك الجميع ان الاثر السلبي لتفشي ظاهرة البطالة سوف ينعكس سلباً على عجلة الاقتصاد الوطني بعد ان تضع الحرب أوزارها جراء هجرة العمالة المحترفة و العقول النيرة المتعلمة والتي تشكل في الحالة اليمنية المرتكز الاساسي الذي يُعول عليه لاعادة دوران عجلة التنمية ما بعد الحرب.

لقد اتسعت رقعة الفقر في اليمن كنتيجة طبيعة لحالة الحرب و انعدام الأمن في كل المناطق اليمنية فكان النزوح و التهجير الاجباري لمعظم اليمنيين القاطنين في مناطق الصراع الى مناطق لا تتوفر فيها اى مقومات تساعد على ايجاد فرص عمل، اضافة الى توقف جل الشباب اليمنيين عن العمل بسبب انخراطهم في الاعمال القتالية ومن لم ينخرط في القتال مع أطراف النزاع فقد فرض على نفسه البطالة ، كما ان تدمير المنشآت الصناعية وفقدان الوظائف قد أدى الى ارتفاع معدلات البطالة ،و كنتيجة طبيعية فقد صنفت الامم المتحدة اليمن كواحدة من اكثردول العالم فقراً حيث لا يملك معظم اليمنيين قوت يومهم ، فكان اتجاه معظم اليمنيين القادرين على الهجرة لمغادرة اليمن بسبب قلة فرص العمل و انعدام الأجور وتدني مستوي المعيشة.

نجد ان من مقتضيات الضرورة سرعة اعتماد سلسلة من الإجراءات الكفيلة بالتحكم في مسار البطالة للحد من الأضرار الناتجة عن فقدان اليمنيين لمصادر دخلهم والتخفيف من الاثار السلبية الناتجة عن البطالة وذلك من خلال التوسع في برامج التأهيل والتدريب المهني ، ووضع برامج للتدريب النوعي لتهيئة الشباب لسوق العمل ، ودعم برامج الأسر المنتجة للنهوض بالحرف اليدوية و توسيع قاعدة الطلب على السلع المنتجة ضمن دوائر الأسر المنتجة والتي يمكن من خلالها خلق فرص عمل جديده بالاعتماد على المهارة والكفاءة والخبرة ورأس المال البسيط الذي يمكن الحصول عليه من خلال برامج التمويل الأصغر.

ان الأهمية تقتضي وضع برامج تأهيل عالية الكفاءة تستهدف القطاع الزراعي وتشجيع انتاج المحاصيل الاستراتيجية اللازمة للعيش اليومي كإنتاج القمح و تحفيز صغار المزارعين لانتاج المحاصيل القابلة للتصدير وبما يضمن حصول المزارع على اكبر عائد ممكن ، ووفق مواصفات ومعايير عالية الجودة ، بالاضافة الى تشجيع انشاء الشركات الوسيطة الصغيرة والمتوسطة لتسويق المنتجات الزراعية وفتح الاسواق الخارجية للمنتجات اليمنية ، حيث سيضمن ذلك خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي الى التخفيف من البطالة على المدى الطويل ، مع عدم اغفال دعم القطاع السمكي الذي يمكن ان يحقق قفزة نوعية لخلق فرص عمل في مجال الصيد و الاستزراع السمكي وربط قاعدة الصناعة السمكية بصغار المنتجين ، ووضع برامج الدعم والإسناد للمشاريع الصغيرة من قبل المانحين ، وبما يؤدي الى تامين فرص العمل لأكبر عدد من العاطلين عن العمل و من الفقراء.

كما ان المسؤولية الاجتماعية

تحتم على المجالس المحلية القيام بدورها في دعم الشباب للحصول على فرص العمل الغير دائمة حيث ان هذه الاعمال ستمكن الشباب من إعالة أنفسهم و التخفيف من حدة فقر اسرهم وان بشكلٍ موقت ، وكذا مساعدتهم على تنمية قدراتهم تمهيداً لدخولهم سوق العمل ككوادر مؤهله ، وبالتالي فان على المجالس المحلية العمل على إطلاق مشاريع ترميم ورص الشوارع في مختلف المدن الرئيسية والفرعية بالحجارة بدل عن التعبيد بمادة الاسفلت ، وكما هو معمول به في معظم دول العالم ، لتميز هذه الطريقة بكثافة العمالة اليدوية ، مع وضع برامج لاعادة الحياة لقاعدة الخدمات التعليمية و للمرافق الصحية الامر الذي سيودي الي خلق فرص عمل للكثير من العاطلين،بما في ذلك توسيع قاعدة الاستثمار في التّعليم والتّدريب النوعي.

تلكم هي الإجراءات التي يمكن الشروع فيها على المدى القصير والمتوسط ، الا ان الإجراءات التى يمكن اعتمادها على المدى الطويل يجب ان تتم من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة المولدة لفرص العمل الدائمة والتي أيضاً ترتبط بالانتاج المتنوع والذي يؤمّن ادخال وظائف لمختلف شرائح المجتمع ، كما ان الضرورة تقتضي اعتماد استراتيجية للنمو والعماله لجذب كبريات الشركات بهدف توطين الصناعة ذات العمالة اليدوية و توسيع قاعدة الطلب على انتاج الخدمات الوسيطة ، على ان تحقيق ذلك والشروع في تنفيذه لا يمكن ان يتم الا بعد ان يسود الأمن والاستقرار سائر المناطق اليمنية وستقرر الأوضاع السياسية في اليمن ، خاصة وان حالة الضعف والوهن الذي نجده في الحكومة اليوم سيحد من الطموح في اعتماد الاستراتيجية طويلة المدى ، مما يضع المجتمع الدولي امام مسؤولياته للتخفيف من المعاناة الانسانية والسعى لإقفال ملف الحرب في اليمن ، ودفع اليمنيين للجلوس على طاولة المفاوضات بروح المسؤولية.

والله من وراء القصد ،،،

القطاعات النفطية الإنتاجية:
تأثير عائداتها على الاقتصاد اليمني

م/ علي سعيد صالح

كان اليمن قبل حقبة الثمانينات من القرن الماضي يعتمد علي تحويلات المغتربين في الخارج لدعم الاقتصاد. وبعد اكتشاف واستغلال احتياطيات النفط ، اصبح اقتصاد اليمن يعتمد وبصورة كبيرة علي قطاع النفط والغاز (الذي يوفر تقريبا (30%) من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي(70%) من الايرادات الحكومية)، وبلغ الانتاج ذروته محققا حوالي (445)الف برميل يوميا في العام 2001م ثم عاد لينخفض مجددا الي حوالي (133) الف برميل يوميا بحلول العام 2013م.

والي جانب الانخفاض في اسعار النفط فقد انخفض الانتاج بشكل ملحوظ وبالتالي انخفاض عائدات صادرات النفط. وفي عام 2008م ،قامت اليمن بتصدير ما قيمته حوالي (5.9) مليار دولار من النفط الخام ، وبحلول عام 2013م قبل الانخفاض الحاد في اسعار النفط ، انخفضت صادرات النفط الخام الي (3.35) مليار دولار. وفي تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني اظهر ان عائدات صادرات النفط انخفضت بنسبة تقارب المليار دولار في العام 2014 م مشيرا الي ان الصادرات قد انخفضت الي ابعد من ذلك. وبدون استثمارات كبيرة لاسترداد الانتاج عافيته او حتي الحفاظ عليه ، فسوف تستمر هذه الارقام في الانخفاض.

■ القطاعات النفطية الإنتاجية في اليمن:

ينقسم الإنتاج النفطي بين القطاعات النفطية المختلفة على النحو التالي:

■ قطاع المسيلة حضرموت:

ويحتل المركز الأول بين القطاعات النفطية في الجمهورية اليمنية حيث بلغت طاقته الإنتاجية السنوية عام 2006م حوالي (51.7) مليون برميل تمثل (39%) من إجمالي الإنتاج النفطي .

■ قطاع مأرب الجوف:

بإنتاج سنوي وصل عام 2006م حوالي (25.1) مليون برميل وبنسبة (19%) من إجمالي الإنتاج.

■ قطاع جنة:

بنسبة إنتاج (12%) ثم تأتي القطاعات الأخرى حيث تمثل القطاعات الثلاثة(70%) من إجمالي الإنتاج النفطي اليمني.

ارتبط جزء كبير من النشاط الحكومي بالتطور في جانب النفط حيث أن الاستهلاك العام والاستثمار العام الذي يعود مكونا هاما بالنسبة للاستثمار الكلي وبالتالي بالنمو الاقتصادي الكلي والذي يرتبط بحد كبير بالإيرادات النفطية والتي تمثل (70%) من الإيرادات العامة ومع عدم الاستقرار والتغييرات في معدل الأسعار من جهة أخرى يؤثر في عدم الاستقرار وتعثر خطط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في البلاد؛ وبالتالي فإن انخفاض في قيمتها سواء نتيجة انخفاض الإنتاج أو الأسعار ادى إلى خلل في الميزان التجاري وتضرر هذا القطاع بسبب الحرب.. ومؤخرا بدا قطاع النفط بعد الجهود التي بذلتها الحكومة لتامين الشركات وتحسين بيئة الاستثمار فبدأت الشركات تعود للاستثمار والى مواقعها ما يبشر بان هذا القطاع بدأ يتعافى ويبشر بمستقبل واعد.

وفي مايو من العام الماضي 2021م اعلن معالي وزير النفط و المعادن عبدالسلام باعبود، عودة 5 شركات عالمية لإنتاج النفط، بعد توقّف دام سنوات، في ظل تردّي الأوضاع التي عاشتها البلاد بسبب الحرب المستمرة.

وقال باعبود - في حواره مع جريدة الشرق الأوسط- إن وزارته بذلت جهودًا كبيرة لإعادة عدد من القطاعات النفطية إلى الإنتاج بعد توقف العمل فيها تحت بند القوة القاهرة.

وأضاف: "من هذه القطاعات قطاع (إس 1 العقلة) تعمل فيه شركة (أو إم في) المتخصصة في إنتاج وتسويق النفط والغاز، وقطاع (9 مالك) وتعمل فيه شركة كالفالي، كما عادت عدد من الشركات الوطنية إلى العمل، منها شركة صافر في قطاع (18 مأرب)، وشركة بترومسيلة في قطاعات حضرموت".

وأشار إلى أن بعض الشركات العالمية الكبرى المختصة في خدمات الحقول النفطية استعادت نشاطها ومنها شركتا بيكر هيوز، وشلمبرجيه، وهو ما يُعدَّ مؤشرًا مهمًا على بدء تعافي قطاع النفط اليمني.

أوضح معالي وزير النفط و المعادن عبد السلام باعبود أنه لأول مرة منذ 2014 تم حفر عدد من الآبار الاستكشافية خلال الأشهر الـ3 الماضية من هذا العام 2021م في قطاع 9 النفطي، إلى جانب إنجاز مسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد بمساحة 269 كيلو مترًا في القطاع نفسه.

وقال إنه تم الانتهاء من خط الأنبوب الجديد من قطاع 5 إلى قطاع 4 غرب عياد بطول 82 كيلو مترًا، الذي يُعدُّ من المشروعات الإستراتيجية، ويجري -حاليًا- استكمال عمليات الفحص والمعاينة للبدء في تشغيل المشروع.

وأعادت وزارة النفط اليمنية تفعيل هيئة استكشاف وإنتاج النفط من مقرها الجديد في العاصمة المؤقتة عدن، وهي الإطار المؤسسي المعني بعملية الرقابة والإشراف الفني على الشركات النفطية العاملة.

كما شُكّل فريق فني من الوزارة ووحداتها والشركات الوطنية العاملة في قطاع استكشاف النفط وإنتاجه (صافر وبترومسيلة)، بهدف تقييم وضع القطاع النفطي، خصوصًا بعد الأضرار التي لحقت به جراء الحرب والعمل على تقديم خطة متكاملة لعملية تطوير القطاعات النفطية وتحفيزها، لا سيما الحقول المتقادمة.

واكد أن متوسط الإنتاج اليومي من القطاعات النفطية في اليمن يبلغ نحو (55) ألف برميل يوميًا، ويجري العمل حاليًا على إعادة الإنتاج في قطاع (5) وتصدير النفط عبر الأنبوب الجديد، وهو ما يضيف ما بين (20_25) ألف برميل يوميًا في مراحل الإنتاج الأولى.

كما يجري العمل على تحسين الإنتاج في حقول صافر النفطية بمحافظة مأرب، وهو ما سيُسهم في رفع سقف الإنتاج بمعدل من (50) إلى (75%) خلال النصف الثاني من هذا العام 2021م .

وقد انهار إنتاج اليمن من النفط منذ 2015، بعد محاولة انقلابية من جماعة الحوثي، الأمر الذي أدى إلى تدخّل تحالف عسكري دولي، لمحاولة إعادة الحكومة الشرعية إلى السلطة.

كان اليمن ينتج نحو (127) ألف برميل يوميًا، وتفيد تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية بأنّه كان يملك احتياطيات نفطية مؤكّدة تبلغ نحو (3) مليارات برميل. ولديه نوعان رئيسان من النفط الخام، هما خاما مأرب الخفيف، والمسيلة المتوسّط الغني بالكبريت..

■ قطاعات جديدة:

- وتفيد التقارير أن ستة قطاعات استكشافية أصبحت منتجة خلال السنوات القليلة الماضية؛ غير إن أعمالها الاستثمارية توقفت بسبب الحرب؛ وفي الوقت الراهن بدأت أعمال الصيانة والتأهيل لاستئناف العمل.

– إن مخزون النفط بلغ(9.10) مليارات برميل ومخزون الغاز(2.18) تريليون قدم مكعبة..

– ووفقا للمعلومات المتوفرة لدينا فإن عمليات المسح الزلزالي التي أجرتها شركة سنوبك الصينية في قطاع رقم واحد بمنطقة عماقين أثبتت المؤشرات متزامنا مع اكتشاف نفطي رئيسي في صخور الأساس بمنطقة شبوة نفسها، والذي يعتبر الأهم بعد اكتشافات مأرب والمسيلة في ثمانينيات القرن الماضي.

– ويمتلك اليمن احتياطيات نفطية هائله ؛ وبحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وكذلك تقارير ودراسات اقتصادية، أكدت بان اليمن يمتلك مخزون نفطي كبير يؤهله بان يستحوذ على (34%) من مخزون النفط العالمي، وأكبر منبع نفط في العالم يوجد على الحدود السعودية اليمنية ، ويُعتبر الأول في العالم، من حيث المخزون، وإذا كانت السعودية تمتلك(34%) من مخزون النفط العالمي، فان اكتشاف هذه الآبار من النفط في اليمن يجعل اليمن تمتلك (34%) من المخزون العالمي الإضافي.

وبلغت حصة صادرات الخام التي حصلت عليها الحكومة اليمنية من تقاسم الإنتاج مع شركات النفط الأجنبية بنحو (63%)، من إجمالي صادرات البلاد و(30%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي السنوات الماضية اعتمدت اليمن بشكل رئيسي على عائدات النفط الخام التي تغطي نحو(70%)من موارد الموازنة العامة للدولة و(63%) من إجمالي صادرات البلاد ، (30%) من الناتج المحلي الاجمالي.

■ الأحواض والحقول النفطية في اليمن:

يمتلك اليمن (106) حقول في مناطق الامتياز، من بينها (13) حقلاً تخضع لأعمال استكشافية، و (12) حقلاً منتجاً، و(81) حقلاً بمثابة قطاعات مفتوحة للاستكشاف والتنقيب، فيما يبلغ عدد الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج(18) شركة أجنبية أميركية وفرنسية ونمساوية ونرويجية وكورية.

حتى الآن، لم يُستخرج من ثروة اليمن النفطية سوى (20%) فيما لا يزال أكثر من (80%)من الأحواض الرسوبية والمناطق المؤهلة لتكوين نظام بترولي غير مكتشف.

وبحسب تقارير بعض الشركات الاستشارية، فإن الاحتياطات المعروفة والمثبتة في الأحواض المنتجة تقدر بحدود (3) مليارات برميل نفط، وهي تتوزع على حوضي شبوة ومأرب وحوضي سيئون والمسيلة، كما تبلغ احتياطيات الغاز (16) تريليون قدم مكعبة.

ويبلغ عدد الآبار المحفورة (1851) بئراً، تم حفرها مُنذ بداية استكشاف النفط في اليمن، منها (429) بئراً استكشافياً و(1422) بئراً تطويرياً. وقد قامت (55) شركة نفطية عالمية بتنفيذ نشاطات استكشافية في (39) قطاعاً مُنذ بداية استكشاف النفط في اليمن.

وكان إنتاج اليمن قبل الحرب يبلغ (127) ألف برميل يومياً، تمثّل(70%) من موارد الموازنة العامّة، ونسبة كبيرة من موارد النقد الأجنبي، وفق مصادر رسمية في الحكومة اليمنية .

وقد أظهر تقرير حكومي صادر عن البنك المركزي اليمني مايو 2022 ، إن عائدات اليمن من صادرات النفط الخام سجلت ارتفاعا ملحوظا في العام 2021 هو الأول من نوعه منذ سنوات وبلغت (1.418) مليار دولار بالمقارنة مع (710.5) مليون دولار في العام السابق بزيادة (707) ملايين دولار أو (99.4 %).

وأضاف التقرير الصادر عن البنك المركزي اليمني أن ارتفاع العائدات يرجع إلى زيادة حصة الحكومة اليمنية من إجمالي قيمة الصادرات النفطية إلى (75.1 %) في عام 2021، صعودا من (60.3 %) في 2020، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في النصف الثاني من العام الماضي 2021.

وهذه أول مرة منذ سنوات تتجاوز عائدات اليمن من تصدير النفط أكثر من مليار دولار منذ اندلاع

الحرب قبل سبع سنوات . بينما كشفت مصادر مالية في صنعاء بان إيرادات الرسوم الجمركية والضريبية لسفن المشتقات النفطية في الفترة ذاتها بلغت (6) مليارات و(212) مليون ريال يمني.

■ موانئ اليمن لتصدير النفط:

يمتلك اليمن (4) خطوط أساسية لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي من مناطق الإنتاج إلى المنافذ البحرية في كلٍّ من البحر الأحمر وبحر العرب، وبالتالي هناك (4) موانئ لتصدير النفط الخام و الغاز الطبيعي إلى السوق الدولية هي: ميناء النشيمة (رضوم) :

انشئ في عام1991م من قبل الشركة الروسية تكنواكسبورت (الشركة الروسية للانتاج) ضمن عقد بين الاتحاد السوفيتي (سابقا) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الذي يتضمن (العقد) استكشاف وانتاج النفط الخام في منطقة غرب عياد، ثم نقله الى ميناء التصدير الذي تم تحديده على شاطئ البحر العربي في منطقة النشيمه- مديرية رضم -محافظة شبوه. يستخدم لتصدير مزيج خام شبوه المكون من خام قطاع 18 (مأرب)، وخام العقله، وخام قطاع 9 (مالك) وقريباً سينظم انتاج قطاع 5 (جنة) الى هذا المزيج.

يتكون حالياً من 5 خزانات سعة الواحد منها حوالي(125) ألف برميل بسعة اجماليه تقدر بـ(625) ألف برميل، كما يضم 3 مضخات التي تقوم بضخ النفط من الخزانات الى ناقلة التصدير والتي ترسو في نقطة الربط الأحاديه SPM وتبعد عن الشاطئ بحدود 3.2 كم في عرض البحر.

ويربط ميناء التصدير بحقول قطاع 4 (غرب عياد) انبوب طوله 204 كم وقطر 20 بوصه.

ويحتوي الميناء على مجمل الخدمات التي يحتاجها اي ميناء تصدير، ولو ان هذه الخدمات اصبحت قديمة لعدم الصيانة اللازمة لها.

تدير الميناء الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية YICOM ومقرها حاليا في خورمكسر عدن.

■ ميناء رأس عيسى:

هو عبارة عن ناقلة نفط ضخمة سُميت "صافر"، نسبة إلى الموقع الذي اكتُشف النفط فيه. ويستخدم هذا الميناء لتصدير نفط مأرب الخفيف. ترسو الباخرة صافر على بعد 4.8 ميل بحري عن شاطئ رأس عيسى الذي يبعد حوالى 60 كم شمال الحديدة على شاطئ البحر الأحمر، وتقوم شركة "هنت" للنفط بتشغيله.

■ ميناء الضبة الشحر:

أُنشِئ هذا الميناء عقب اكتشاف النفط الخام بكميات تجارية في قطاع المسيلة، وانتهت عملية تجهيزه في العام 1993، وهو يستخدم لتصدير خام المسيلة والأنواع الأخرى في قطاع شرق شبوة وحواريم. يقع الميناء على الساحل الجنوبي الشرقي للجمهورية على بحر العرب قرب مدينة الشحر، ويبعد عن المكلا حوالى 15 كم شرقاً، وعن مدينة عدن حوالى 426 كم.

وتُقدر مساحة الميناء بحوالى 1,790,000 متر مربع، لا تشمل نقطة التحميل العائمة. وتقوم شركة "بترو مسيلة " صاحبة الامتياز في القطاع 14 المسيلة بتشغيله.

■ ميناء بلحاف:

يصدر منه الغاز الطبيعي، أُنشِئ الميناء بعد إعلان اكتشاف النفط في غرب عياد في شبوة في 15 نيسان/أبريل 1987، وتم الانتهاء من بنائه في العام 1990، وهو يستخدم لتصدير نفط شبوة الخفيف، ويقع على ساحل بحر العرب بين مدينتي عدن والمكلا.

■ مصافي النفط في اليمن:

يوجد في اليمن مصفاتان للنفط، من بينها شركة مصافي عدن، التي بدأ إنشاؤها في العام 1952، وتم استكمالها في العام 1954.

تقوم هذه المصفاة بتكرير النفط الخام ب حدود (150) ألف برميل يومياً، وتكرير وتخزين النفط الخام والمشتقات النفطية للشركات الأجنبية في منشآتها، كما تقوم بممارسة النشاط التجاري بالمشتقات النفطية في السوق الدولية، وتزويد السفن القادمة إلى ميناء عدن بالوقود.

■ مصفاة مأرب:

فقد تم إنشاؤها في العام 1986، بطاقة إنتاجية تقدر بحوالى(10) آلف برميل يومياً، تولت شركة "هنت" الأميركية تشغيلها بموجب الاتفاقية الموقعة معها إلى العام 1998، إلى أن تولت تشغيلها الشركة اليمنية لتكرير النفط.

■ مشروع بلحاف للغاز المسال:

يعد بلحاف اكبر مشروع للغاز المسال باليمن، ويتألف من محطة تسييل، ومرفأ تصدير على بحر العرب في محافظة شبوة، و أنبوب يربطه بحقول إنتاج الغاز في القطاع 18، في مأرب بطول 320 كيلومترا. ووفقا لوزير النفط اليمني، فقد بدأت الحكومة في إنتاج النفط من مأرب، وحضرموت، وبعض أجزاء من شبوة، فيما تعمل على استئناف الإنتاج في بلحاف..

وتشرف على المشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال. بدأ الإنتاج في 2009. وتقدر الطاقة الإنتاجية للمشروع (6.7) مليون طن، وبإيرادات تقارب (4) مليارات دولار سنوياً..

وعلى الرغم من ان صادرات الغاز الطبيعي المسال، يمكن ان يوفر مصدرا اخر للدخل ، حيث ان احتمالية جني مليار دولار سنويا في الوقت الراهن من خلال صادرات الغاز الطبيعي المسال في تقديري كافية في حد ذاتها لتعويض تناقص عائدات النفط..

حاليا اليمن تصدر بحدود (600) ألف برميل شهرياً معظمه يأتي من قطاع 18 (مأرب) بعد تراجع انتاج العقلة.

وعندما يدخل انتاج قطاع 5 (جنه) ممكن يرتفع الإنتاج الى حوالي (900) ألف برميل شهرياً، وكل هذا يعتمد على الحالة الأمنية للمنطقة.

ويسعى اليمن إلى رفع إنتاج النفط الخام إلى نحو 150 ألف برميل يومياً في حال تمت إعادة التصدير مقابل 70 ألف برميل يومياً حالياً وفق تقديرات حكومية..

الهوامش:

_ تقرير صادر عن ادارة معلومات الطاقة الامريكية .

_ تقرير البنك المركزي اليمني 2016م.

_ مقابلة معالي وزير النفط والمعادن مع صحيفة الشرق الاوسط مايو 2021م.

_ تقرير صادر عن وزارة النفط والمعادن (هيئة استكشاف وانتاج النفط) عن القطاعات الانتاجية للنفط .

_ تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني مايو 2022.نقلا عن وكالة رويترز .

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة

أطيب مذاق صحي

مسيرة مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني نحو سوق العمل والتحديات الراهنة

د/ احمد يسلم العوش - استاذ الاقتصاد المساعد - كلية المجتمع سيئون

■ برز الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني من دور مؤسساته المختلفة (كليات المجتمع والمعاهد المهنية ومراكز التدريب) في تنمية ورفد سوق العمل بمخرجات وكوادر مهنية وتقنية مدربة ساهمت في الحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة , حيث أن هذه المؤسسات تحمل في ثناياها عددا من التخصصات تنطوي في الاساس على المرونة في مواكبة التغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية مما اتاح لهذه المؤسسات استحداث وفتح برامج تعليمية تواكب التطورات الراهنة، بالإضافة الى تلبية احتياجات افراد المجتمع في مجال التدريب المهني من خلال حزم من برامج التعليم المستمر قصير ومتوسط الاجل تستهدف المهن المختلفة تلبي متطلبات سوق العمل والتنمية.

وعليه فأن الكاتب سيركز هنا على المحاور الاتية:

■ اولاً: لمحة تاريخية عن مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني:

بالرغم من ان مسمى التعليم الفني والتدريب المهني لم يكن حاضرا في الامس البعيد, الا ان مؤسساتها المهنية كانت حاضرة منذ القرون السابقة, وكانت بداية هذه المؤسسات عام 1895م حيث تأسست اول مدرسة صناعية في صنعاء يليها في عدن تأسس المعهد التجاري العدني عام 1927م، ثم تأسست مدرسة زراعية عام 1936م من قبل احمد وصفي (سوري الجنسية) واخرى صناعية للنسيج 1937م بصنعاء, وفي عام 1949م افتتحت الكلية الفنية وهي مدرسة للبنات لتدريس العلوم الابتدائية والشئون المنزلية والخياطة والتطريز, ثم مركزا للتدريب المهني عام 1954م في عدن (1)، وفي عام 1951م افتتح في المعلا بعدن المعهد الفني, وفي عام 1957م افتتح المعهد الصحي بصنعاء بطاقة (2).

وقد برز مسمى التعليم الفني في فترة السبعينات والثمانينات بإدارة مستقلة تتبع وزارة التربية والتعليم في عام 1976م انظمت لها عدد 47 معهدا ومركزا تدريبيا, ثم استحدثت وزارة العمل والتدريب المهني عام 1990م ويليها الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني عام 1992م واستقر مسمى التعليم الفني والتدريب المهني بتأسيس الوزارة عام 2001م (3), وتوسعت المعاهد المهنية والتقنية من عدد 22 معهدا في عام 1996م الى عدد 44 معهدا في 2010 م , كما ارتفع عدد المؤسسات التدريبية لتصل الى 79 مؤسسة في عام 2009م (4), وفي عام 2013م ازداد عدد المراكز والمعاهد المهنية والتقنية ليصل الى 89 مركزا ومعهدا وكلية مجتمع, ايضا هناك 76 مؤسسة تعليمية قيد الانشاء و147 مؤسسة مخطط لها وتحتاج الى تمويل وتجهيز (5), وقد وصل عدد الملتحقين حتي 2013م الى 36910 طالب وطالبة منهم 18% اناث , وخلال الفترة من 2007م . 2012م التحق عدد 5223 عاملا وعاملة من قطاعات العمل والانتاج ببرامج التدريب القصيرة التي نفذتها مؤسسات التعليم الفني (6).

■ ثانيا: الاوضاع الراهنة لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني نحو سوق العمل والتنمية:

تعتمد كثير من الدول في تنميها بقدرتها على توليد فرص العمل وتعزيز التعليم وتنمية المهارات , ولذلك فقد عملت اليمن على انشاء الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني (2005م - 2014م) والمزمع استيعاب 15 % من مخرجات التعليم الاساسي والثانوي بعد تهيئة المنشآت والمرافق التعليمية القائمة والجديدة ورسم خطة لتوليد فرص عمل لهذه المخرجات , الا ان الاوضاع السيئة التي تزامنت مع هذه الاستراتيجية لم تمكن القائمين من تحقيقها, اذ ان التعليم المهني والتقني من حيث الكيف والنوع ما زال متدنيا ولم يستطع تلبية متطلبات التنمية وسوق العمل.

ان ابرز التحديات التي تواجه التعليم الفني والتدريب المهني تتمحور في عجز النمو الاقتصادي في الاسهام في خلق فرص عمل والعجز التمويلي اللازم لدعم المشاريع الصغيرة والاصغر., وضعف عمليات التأهيل المهني لفئة الشباب ادى الى فقدانهم الفرصة للالتحاق بسوق العمل, وارتفاع معدلات البطالة لفئة الشباب حيث يتواجد في سوق العمل اعداد هائلة ممن يبحثون عن العمل, حيث تشير الزيادة في عدد الملتحقين بسوق العمل الى ان عدد الوظائف الاضافية التي على الاقتصاد اليمني خلقها بمعدل سنوي للحفاظ على نسبة عمالة مقابل السكان تصل الى 75% اي ما يعادل 150 ألف فرصة عمل سنويا (7),

بالإضافة الى ضعف التنسيق بين المدخلات والمخرجات من حيث ضعف اعداد وتحديث المناهج وربطها بو اقع سوق العمل, وضعف الاهتمام بتحديث الاجهزة والمعدات لمواكبة التطور التكنولوجي نتيجة الخفض المالي الذي طال موازنات المعاهد والكليات التقنية ووصل الى 75%.

وبرزت ايضا تحديات ما بعد 2015م (الحرب الراهنة) نذكر منها : تضرر المعاهد والكليات التقنية في مبانيها, فقد تضررت 84 مؤسسة للتعليم الفني منها 67 حكومية و17 خاصة (تضرر42 معهدا و7 كليات مجتمع وما تبقى مراكز تدريبية) جاءت صنعاء والحديدة و ابين وامانة العاصمة اكثر المحافظات تضررا خلال الفترة من ابريل 2015م . ابريل 2016 م (8), بالإضافة الى ان كلية المجتمع الضالع وكلية المجتمع مأرب اصبحتا سكنا للنازحين

■ ثالثا: المعالجات اللازمة لمؤسسات التعليم الفني والمهني لتحقيق متطلبات سوق العمل والتنمية:

1. اعادة الموازنات التشغيلية لكليات المجتمع الحكومية كما كانت علية بالاعتماد على موازنة 2014م, ثم رفعها بما يتناسب والوضع الراهن.
2. العمل على ربط المناهج الدراسية وبرامج التدريب بو اقع سوق العمل ومتطلبات التنمية.
3. تحديث الاجهزة والمعدات لمواكبة التطور التكنولوجي وتحديث المناهج بما يواكب هذه التحديثات.
4. انهاء الصراع الراهن على اعتبار ان الشباب طرفا فيه وعودتهم لمقاعد الدراسة المهنية والتقنية واخراج النازحين من مباني الكليات التقنية والعمل على بناء وصيانة ما دمرته الحرب.
5. العمل على انشاء معاهد متخصصة في المجال النفطي والبحري والسمكي والزراعي والبيطري ومعاهد مهنية خاصة بالفتاة.
6. العمل على الاهتمام بإقامة البرامج التدريبية المكثفة والمستمرة لفئة الشباب خريجي المرحلة الاساسية والثانوية بما يلبي سوق العمل ومتطلبات التنمية.
7. العمل على معالجة مشكلة الكهرباء لاستمرار العملية التعليمية وتوفر المحروقات بأسعار مناسبة منعا لتوقف الطلاب عن الدراسة والوصول لمعاهدهم وكلياتهم.
8. العمل على معالجة مشاكل الكادر التدريسي والاداري وصرف جميع مستحقاتهم المالية والعمل على ايفادهم للدراسة والتدريب داخليا وخارجيا.
9. مشاركة القطاع الخاص في انشاء المعاهد المهنية والكليات التقنية جنبا الى جنب مع القطاع العام.

المراجع :

(1) لمحة تاريخية عن التعليم الفني , المركز الوطني للمعلومات

(2) وزارة التعليم الفني والتدريب المهني , الموقع الرسمي الالكتروني

(3) لمحة تاريخية , المركز الوطني للمعلومات

(4) محمد , عبدالملك حسن , 2012م , دور التعليم الفني والتدريب المهني في الحد من الفقر والبطالة , رسالة ماجستير , جامعة السودان

(5) التقرير الوطني الثالث للجمهورية اليمنية بشأن مستوى تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية , يونيو 2013م

(6) الجعدبي , جميل , 2021م , الحرب تعصف بقطاع التعليم الفني -www.khuyut.com/blog/war-art studies

(7) منظمة العمل الدولية , ورقة عمل بعنوان : الاتجاهات الديموغرافية وسوق العمل في اليمن , 2014م www.ilo.org/beirut/bublications/ WCMS_366230/lang-ar/index.htm

(8) الجعدبي جميل , مصدر سابق

تكنولوجيا توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في تحسين الانتاج الزراعي

اعداد الباحث: وقاص محمد احمد نعمان

■ مع شروق الشمس في كل يوم جديد تدخل على المناطق الريفية عصراً جديداً من التكنولوجيا في استخدام الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية)، في انتاج الطاقة الكهروضوئية من خلال اسقاط الضوء على الخلايا الشمسية ، ويدخل عصر جديد لضخ المياه الجوفية من الابار لري المحاصيل الزراعية.

اذ ان اغلب المناطق الريفية في الدول النامية وفي اليمن خاصة، بعيدة عن انظار الدولة على المستوى التنموي، لذا اصبحت هدة المناطق تعاني من عدم توفر مصادر الطاقة اللازمة لسد الاحتياجات المطردة للتنمية بها، اذ انها مازالت تعتمد على المصادر التقليدية للطاقة، وهي امدادات غير منتظمة وغير موثوق بها كما انها غير امنة بيئياً و مرتفعة السعر . إذ تعتبر الخلايا الشمسية احد افضل تطبيقات الطاقة المتجددة للاستخدام في المناطق النائية البعيدة عن الشبكة الكهربية.

تتمتع المنطقة العربية بأعلى فيض اشعاع شمسي في العالم حيث تصل كثافة الاشعاع الشمسي الى 1000 وات /مترمربع في منتصف النهار، وفي متوسط من 300-250وات/ متر مربع في اليوم اي ما يعادل 6 كيلووات ساعة / مترمربع في اليوم. وتنطبق هذه المزايا على اليمن حيث تصل وحدات الطاقة الضوئية الساقطة على اليمن 2250 كيلووات لكل متر مربع في السنة.

يبلغ عدد السكان في اليمن تقريباً 29مليون نسمة، 70% يعيشون في المناطق الريفية، و يعتمد اكثر من 50% منهم على الزراعة ، اذ ان لا توجد في اليمن بحيرات او انهار دائمة ، و بالتالي تعد المياه الجوفية والامطار المصادر الرئيسية للمياه في البلاد. ولما كانت المناطق الريفية تتميز بوفرة الموارد الطبيعية، حيث كان لا يتم استغلالها بطريقة مثلى ، كل ذلك جعل العديد من الدول تعمل على تعزيز و تسريع الجهود الرامية الى توفير نظم الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) في المناطق الريفية لتخفيف وطأة الفقر و تحسين الظروف المعيشية للسكان.

إن تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل تسريع معدلات النمو الاقتصادي يتطلب مواجهة التحديات والعوائق التي تقف بوجهها ، بما يؤدي إلى إعادة توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة فاعلية القطاعات الاقتصادية المختلفة من اجل تنويع مصادر الدخل ، ونظرا لما تمتلكه اليمن من موارد طبيعية و بشرية متنوعة وكبيرة ، وانطلاقا من هذه الرؤية لابد من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات و تنويع مصادر الدخل . كما تتمتع اليمن بإمكانات هائلة للطاقات المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية التي تساعدها على توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة وتنويع مصادرها.

.وبتوفير الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية المتجددة يمكن تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي و ايضا توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وتحسين الانتاجية الزراعية والانتاجية الصناعة المرتبطة بالزراعة.

■ اهمية الدراسة:

تأتي اهمية الطاقة الشمسية من كونها طاقة هائلة يمكن استغلالها في أي مكان وتشكل مصدراً مجانياً للوقود لا ينضب كما تعتبر طاقة نظيفة. كما يمكن استخدامها في العديد من المجالات و منها النشاط الزراعي. كما انها تؤدي الى تخفيض استهلاك الطاقة التقليدية وتحافظ على الوقود كاحتياطي استراتيجي بإمكان الاجيال القادمة ان تستخدمه بطرق اخرى، كاستغلال النفط والغاز في اقامة الصناعات البتروكيماوية.

ومن هنا يأتي اهمية قيام الحكومة بتقديم الدعم المادي والمعنوي و تنشيط حركة البحث في مجالات الطاقة الشمسية و انشاء بنك معلومات للطاقة الشمسية والتبادل العلمي مع الدول المتقدمة في مجال الطاقة الشمسية، وسن القوانين المحفزة للاستثمار في المجالات المتعلقة بالطاقة الشمسية.

■ هدف الدراسة:

- تهدف الدراسة الى تطوير المعرفة الايكولوجيا[1] لدى المزارعين من اجل خلق فرص عمل جديدة، الى ان يصبح الريف مركزا لإنتاج الطاقة النظيفة وبذلك يصبح الريف منطقة انتاج وليس مستهلكا.

- امكانية تطبيق تقنيات الطاقة الشمسية المتجددة لتحقيق اقصى استفادة منها ولاسيما داخل الريف ليصبح مكتفيا ذاتيا من الطاقات المتجددة للطاقة الشمسية.

- الايكولوجيا : هو علم البيئة وهو فرع من فروع علم الاحياء الذي يدرس التفاعلات بين الكائنات الحية وبيئتها الفيزيائية الحيوية والتي تشمل كلاً من الكائنات الحية والمكونات الغير حية ، بعبارة اخرى علاقة البشر بالبيئة والحفاظ عليها مثل تنظيم تدفق الطاقة من خلال الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة (الاستدامة) . ويلعب علم الايكولوجيا دوراً كبيراً في فهم كيف يمكن لأفعال البشر ان تؤثر على لبيئة ، ومدى الضرر الذي يمكن ان تلحقة بها ، لان عدم الفهم الكافي للبيئة ادى الى تدهورها وتدهور نوعية الحياة البيئية .

- معالجة القصور التي تواجه مشاريع الطاقة الشمسية في الريف اليمني حتى يستطيع من توفير الطاقة اللازمة لسد احتياجاتها .
- التعرف على المشكلات التي تعوق التنمية الريفية المستدامة بالريف و اهمية الطاقات المتجددة في حلها.

■ مشكلة الدراسة:

اظهرت الدراسات ان عدد السكان الدين يعيشون تحت خط الفقر يرتبط ارتباطا وتيقا بمشكلة الافتقار الى خدمات الطاقة ، و بالتالي اصبحت هدة المناطق تعاني من تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية نتيجة لصعوبة حصولها على الطاقة اللازمة للتنمية و التي تعتبر عنصراً اساسيا و هاما في التنمية المستدامة للمناطق الريفية ،كل ذلك ادى الى الهجرة من الريف الى الحضر. وعلى الرغم من تمتع المناطق الريفية بمصادر الطاقة المتجددة و التي يمكن ان يصبح بها الريف مكتفي ذاتيا من الطاقة و يخفف العبء على المناطق الحضرية ، الا ان هذه المصادر غير مستغلة و تعتبر طاقات مهدرة.

توجد في اليمن مجمعات قروية صغيرة متفرقة و متباعدة و انه قد يتعذر لأسباب اقتصادية و عملية ربط هذه القرى بالشبكة الرئيسية للكهرباء لذا فان الحل المنطقي في هذه الحالة هو استغلال الطاقة الشمسية في هذه المجمعات النائية . فان ازمة الطاقة تؤدي بدورها الى اضطرابات في مواعيد الري المنتظم للمحاصيل، مما يؤدي بالتالي الى انخفاض غلة المحاصيل.

■ مميزات الطاقة الشمسية:

تمتاز الخلايا الشمسية في توليد الكهرباء عن غيرها من الانظمة التقليدية لتوليد الكهرباء بالمميزات التالية:

1- تعتبر الطاقة الشمسية مصدر نظيف للطاقة الكهربائية فهي لا تحدث أي تلوث بيئي اثناء تشغيلها.

2- تصنع من اكثر المواد وفرة على سطح الارض وهو السليكون (الرمل).

3- ذات صيانة قليلة جداً اذا قورنت بالأنواع الاخرى من مصادر الطاقة.

4- يتم توليد الطاقة الكهربائية في اماكن استهلاكها دون الحاجة الى نقل الطاقة الكهربائية مسافات كبيرة عبر خطوط النقل القوي الكهربائية، أي انها تحل مشكل نقل الطاقة.

■ حقائق عن الطاقة الشمسية:

1- ان ضوء الشمس يستغرق اقل من 10 دقائق حتى يصل الى الارض.

2- اذا استخدم كل فرد منا الطاقة الشمسية فإن هناك احتمال كبير بأن لا نحتاج لاستخدام اي شكل من اشكال الطاقة الاخرى.

3- الطاقة الشمسية مثل الكهرباء تقاس بالكيلوواط . كيلوواط واحد يكفي لإضاءة 76 مصباح إنارة .

4- ميجاواط واحد يكفي لإمداد 10 محلات تجارية بالطاقة.

5- جيجاواط واحد يكفي لإمداد 170,000 الف منزل بطاقة نظيفة متجددة.

شكل رقم (1) وة الاشعاع الشمسي في النهار

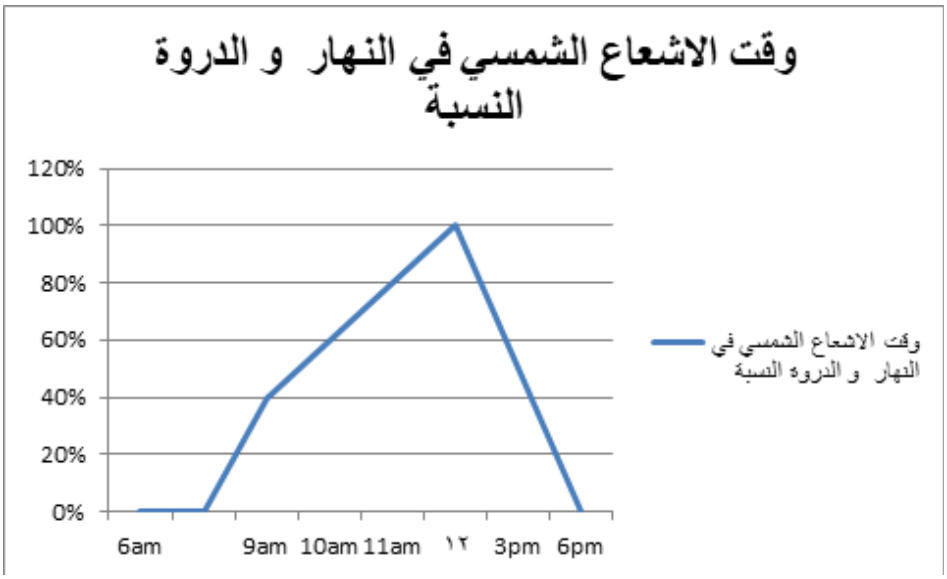

المصدر: من اعداد الباحث

الجدول رقم (1) يبين السطوع الشمسي في اليمن و بعض الدول المجاورة	
البلد	سطوع افقي عالمي كيلو واط ساعه/م2 في اليوم للنظم الفوتوفولطية
اليمن	2250
السعودية	2130
البحرين	2160
الإمارات	2120
المصدر : برنامج الامم المتحدة للبيئة / المكتب الاقليمي لغرب اسيا 2006م	

■ المردود الاقتصادي لاستخدام الطاقة الشمسية:

من اجل تحقيق التنمية المستدامة يجب توفر كلاً من المياه و الطاقة و الغذاء والادوات المتاحة لدعم التنمية الذكية مناخياً، المتمثلة بتكنولوجيا الطاقة الشمسية واستخداماتها في الانتاج الزراعي.

والشكل رقم (2) يوضح الطاقة الشمسية وعلاقتها بين المياه و الطاقة و الغذاء

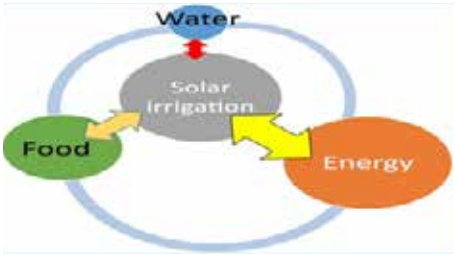

■ المردود الاقتصادي من استخدام الطاقة الشمسية في تحسين الانتاج الزراعي:

ان زيادة قدرة الاستفادة من الطاقة الشمسية في المناطق الزراعية يهدف الى تنمية الزراعة وتطويرها، فبعض التقنيات التي تتمثل في تنظيم مواسم الزراعة حسب اوقات العام يمكن ان تحسن من انتاجية المحصول، عن طريق استخدام الطاقة الشمسية في ادارة ماكينات ضخ المياه وتجفيف المحاصيل وطحن الحبوب وفي اقامة البيوت المحمية لزراعة المحاصيل طول العام في غير اوقاتها. وسوف نتحدث عن استخدامات الطاقة الشمسية في النشاط الزراعي بالتفصيل كما يلي:

اولاً: استخدام الطاقة الشمسية في ضخ المياه للمحاصيل الزراعية:

مع دخول مضخات الري عصراً جديداً، وذلك باستخدام الطاقة الشمسية كبديل عن الوقود و الديزل المرتفع اسعاره و الغير متوفر بشكل دائم في تشغيل المضخات. حيث اعتبرت هذه التكنولوجيا هي الافضل للمناطق الريفية المتباعدة لسطوع الشمس الدائم فيها على معظم اراضيها، وكذلك فإنها رخيصة السعر من ناحية مصاريف التشغيل اذا قورنت بالطاقة التقليدية التي تعتمد على الديزل، بل تكاد ان تكون مصاريف التشغيل للتكنولوجيا الطاقة الشمسية ان تكون صفرا، حيث انها لا تحتاج الى وقود ولا الى شبكة نقل و لا تحتاج الى بطاريات للخزن لأنها تشتغل خلال فترة النهار فقط. اذ ان استخدام الطاقة الشمسية يعمل على خفض التكاليف و مصاريف التشغيل و الدي ينعكس ايجاباً على ملاك الارض و المزارع لما يحققه من صافي ربح و عائد مرتفع كان قديماً يذهب لشراء الديزل ، و اصبح قيمة المنتوج الزراعي اكثر منافسة في الاسواق لأسعار الخضروات والفواكه التي تستخدم الري بالطاقة الشمسية. solar water pump وتتكون المنظومات الشمسية (من خلايا شمسية و انفيرتر ومضخة) تقوم الخلايا الشمسية بانتاج الكهرباء بشكل مباشر من الاشعاع الشمسي الساقط عليها.حيث هذه الخلايا تستطيع انتاج فرق جهد و تولد تيار مستمر ، و بعد ذلك يقوم الانفيرتر بتحويل التيار المستمر الى تيار متردد و بعدها تستخدم الطاقة الكهربية في تشغيل مضخات رفع المياه و الري ، و يصل العمق الدي يمكن ان يستخدم فيه هذا النوع من المضخات الى اكثر من 60 متراً تحت سطح الارض.

الجدول رقم (2) يوضح كيفية تتبع الخلايا الشمسية لضوء الشمس خلال النهار في تغطية المساحة المزروعة للري	
الوقت	نسبة المساحة التي يتم ريها
من 8-10 ص	% 15
من 10 - 12	% 20
من 12 - 2 بعد الظهر	% 30
2 - 4 بعد الظهر	% 20
4 - 6 بعد الظهر	% 15
المصدر :اقتصاديات الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية –اعداد مركز الدراسات والبحوث الشرقية	

يجب تحديد المخاطر التي يشكلها الضخ الغير منظم مثل الري بالغمر (الطمر) الذي يعمل بالطاقة الشمسية وذلك لتحديد السياسات و اللوائح المنظمة واللازمة للتخفيف من هذه المخاطر وتحفيز الاستخدام المستدام للمياه عن طرق الري بالتنقيط.

الشكل رقم (3) يوضح نظام الري الحديثة بالتنقيط

■ ثانياً : استخدام الطاقة الشمسية في البيوت المحمية:

من اهم مميزات الطاقة الشمسية في اقامة البيوت المحمية انها تقوم بتوفير الطاقة اللازمة لعملية التهوية والتدفئة والتبريد للبيوت المحمية وعملية الري بالتقطير بالطرق الحديثة مما يساهم في زراعة المحاصيل التي لم تكن تزرع من قبل، ومن هذه المميزات:

1- انتاج محاصيل الخضروات في غير مواسمها العادية على مدار العام.
2- انتاج شتلات مبكرة للزراعة الحقلية.
3- زيادة الانتاج مع زيادة كثافة النباتات.
4- انتاج ثمار ذات مواصفات تسويقية عالية.
5- تقليل الاستهلاك في كمية مياه الري باستخدام نظام الري الحديث التقطير، التحكم بدرجات التدفئة او التبريد وحماية المحاصيل من خطر الحرارة.
6- السيطرة على الآفات الزراعية مقارنة بالزراعة المكشوفة.

ان نجاح استخدام تطبيق تكنولوجيا الطاقة الشمسية لضخ المياه لأجهزة الري و زيادة المساحة الزراعية وتحسين دخل المزارع و توفير الغداء اللازم للزيادة السكانية في الريف هذا بالإضافة الى جانب انها تساهم في الحفاظ على البيئة، وقد اسهم الري بالطاقة الشمسية من ارتفاع المردود الاقتصادي للمزارع من الناحية المادية حيث ان مصاريف التشغيل لتكنولوجيا الطاقة الشمسية في ضخ المياه للري منخفضة، وهناك مردود اقتصادي للبيئة في الحفاظ على المياه الجوفية من الاستنزاف اذا استخدم نظام الري بالتنقيط.

وعلى اية حال فان نظام الضخ المياه في الري بالطريقة الصحيحة هو ان يتم ضخ الماء اولاً الى خزان ارتفاع 6 مترثم يتم تغدية شبكة الري من الخزان بكمية المياه المناسبة في عملية التقطير، وبجدولة الري للمساحات الزراعية.

المراجع:
1- مهندس عايش، كبير المهندسين في المنطقة الثالثة، كهرباء عدن.
2- احمد راشد عوض، احد ملاك مزرعة نموذجية في استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في الري.
3- اقتصاديات الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات والبحوث الشرقية.
4- عبدالعزيز عبداللطيف، معوض بدوي معوض، هبة الله فتحي محمد، المردود البيئي لاستخدامات الطاقة الشمسية في مصر، باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعارعن بعد، كلية الاداب جامعة عين شمس.

■ ثالثاً: استخدامات الطاقة الشمسية في الحد من التصحر:

نود القول بداية ان مشكلة نقص المياه ستنعكس سلبا على الري في الاراضي وكذلك على اتساع رقعة التصحر،وهو الامر الذي ادى من دون شك الى ضرورة البحث عن وسيلة بديلة تساعد في ايجاد الماء للري. و هنا فان الري بالطاقة الشمسية باستخدام الطرق الحديثة التنقيط كمصدر للطاقة لضخ مياه الري هو افضل و انسب و ربما ارخص الحلول المتاحة لمكافحة المناطق الصحراوية والحد منها.

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

كوريا الجنوبية..
النهوض وسط النمور

د/ سامي محمد قاسم - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

■ كوريا الجنوبية ورسمياً جمهورية كوريا، تبلغ المساحة الإجمالية لكوريا الجنوبية 99.392 كيلومتراً مربعاً وعدد سكانها يفوق 51 مليون نسمة، وعاصمتها وأكبر مدنها سيول، التي يبلغ عدد سكانها 10,117,909 نسمة. وعملة كوريا الجنوبية هي الوون.

كوريا الجنوبية هي جمهورية رئاسية تتكون من 17 تقسيم إداري، وهي من البلدان المتقدمة ذات مستوى معيشي عال جدا. فهي رابع أكبر اقتصاد في آسيا و 12 (من حيث تكافؤ القوة الشرائية) كأكبر اقتصاد في العالم. ويقوم الاقتصاد على التصدير، مع الإنتاج المرتكز على الإلكترونيات، والسيارات، والسفن، والآلات، والبتروكيماويات، والروبوتات. كوريا الجنوبية هي عضو في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية. وهي أيضا إحدى الأعضاء المؤسسين للآبيك (منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ) وقمة شرق آسيا.

كانت كوريا الجنوبية واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في العالم من 1960. عام 1945 نالت كوريا استقلالها من الاحتلال الياباني، لكن الحرب الكورية اندلعت بين الكوريتين لتحصد أكثر من 50 ألف قتيل وخمسة ملايين مصاب، وتركت كوريا مدمرة بسبب الحرب ومشاكلها الاقتصادية.

كانت كوريا الجنوبية حين تأسيسها واحدة من أفقر دول العالم؛ حيث لم يكن دخل الفرد فيها يتعدى 80 دولارًا في السنة، وكانت تعاني من دمار اقتصادي وفوضى سياسية، وبعد التقسيم ساءت الحالة الاقتصادية أكثر بسبب توقف النشاط الاقتصادي والتجاري الذي كان مترابطًا بين الشطرين. وجاءت الحرب الكورية سنوات 1953-1950، لتُلحق دمارًا واسعًا شمل كل القطاعات بالجنوب وقُدرت الأضرار الناجمة عن الحرب بحوالي 69 مليار دولار أي ما يعادل خمس مرات الناتج الإجمالي لكوريا الجنوبية حينها.. فقد دمرت الحرب ربع البنية التحتية للبلد؛ ودمرت 40% من الوحدات السكنية تدميرًا كاملاً، كما أتت على 46.9 % من شبكة السكة الحديدية و500 كيلومتر من الطرق والقناطر ودمرت 80% من محطات توليد الكهرباء.

بالإضافة إلى ذلك ألحقت دمارًا واسعًا بالبنية الصناعية؛ حيث دمرت 68% من مجموع المصانع وتراجع الإنتاج الصناعي بحوالي 75%، كما تراجع إنتاج الأرز بـ 65%. وخلّفت الحرب أيضًا خسائر بشرية، ومع انتهاء الحرب، تراجع دخل الفرد إلى حوالي 50 دولارًا سنويًا، وأصبحت كوريا تعيش على المساعدات الخارجية بشكل كامل، ودخلت البلاد في مرحلة من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية.

كانت كوريا الجنوبية تعتمد بالأساس في 97% من ميزانيتها على المعونات الأجنبية، لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية وجهود اعادة الإعمار التي ما إن تمت حتى توقفت المعونة، لتترك كوريا الجنوبية في مأزق اقتصادي كان أبرز ملامحه فقدان العملة الكورية نصف قيمتها أمام الدولار عام 1961، ولكنها نموًا اقتصاديًا سريعًا خلال النصف الثاني من

القرن العشرين ما سمح لها بتحقيق تنمية شاملة، فقد استطاعت -منذ سبعينيات القرن الماضي- بناء اقتصادها وصناعتها، بعد عقود من الاستعمار الياباني وسنوات من حرب مدمرة مع جارتها الشمالية. وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا قوة اقتصادية وتجارية وصناعية وتكنولوجية لتسطر بذلك واحدة من أنجح قصص التنمية في عصرنا الحديث، فكيف استطاعت كوريا ذلك؟

وسط أجواء مضطربة سياسيًا و اقتصاديًا، وصل الجنرال "بارك تشونغ هي" إلى سدة الحكم عبر انقلاب عسكري (1961-1979)، ومنح للتنمية الاقتصادية أولية كبرى، ورفعت كوريا شعار التنمية أولا، و أنشأت مجلس التخطيط الاقتصادي، ووضعت خطة اقتصادية خمسية تبدأ من عام 1962، وكان الهدف المعلن من المخطط الأول هو تحقيق نمو اقتصادي يبلغ 7.1% خلال السنوات 1962-1966 عبر تأمين مصادر الطاقة وتحسين البنية التحتية وتحسين ميزان المدفوعات الخارجية عن طريق زيادة حجم الصادرات. وارتفع الناتج الإجمالي المحلي من 4.1 % سنة 1962 إلى 9.3% سنة 1963 وحافظ النمو على معدل يزيد عن 8% في السنوات التالية.

قابلت كوريا الجنوبية مشكلة آنذاك في توفير رأس المال والعملة الصعبة اللازمة للتخطيط، حيث كانت كوريا تعاني من نقص حاد في نسبة الادخار وتراجع كبير في حجم المساعدات الخارجية وتعاملت معها بعدة حلول خارج الصندوق فأنشأ "بارك" لمواجهة هذه التحديات بنوكًا حكومية وأمم البنوك الخاصة للتحكم في القروض وتوجيهها وفق ما تقتضيه الخطط التنموية، و ايضا ابتعاث الأيدي العاملة الكورية للعمل في مناجم ألمانيا الغربية في الفترة بين 1963 و1977 مع الاستفادة من الحوالات المرسلة لدعم الاقتصاد الكوري.

وغيّر الرئيس الجديد استراتيجية التنمية الاقتصادية من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى أخرى تعتمد على اقتصاد موجه نحو الصادرات، وكان هذا التحول ضروريًا للحصول على العملة الصعبة لشراء المعدات والتكنولوجيا التي يحتاجها قطاعه الصناعي الناشئ، وبالتالي تسريع عملية التصنيع وتحقيق استقلال تام.

اهتمت كوريا الجنوبية بالتصدير ووضعت استراتيجية الاقتصاد القائم على الصادرات، لا سيما مع عدد المصدرين القليل الموجود في السوق العالمي آنذاك، في منتصف الستينات كان الاقتصاد الكوري لا يزال ضعيفا، فقررت البدء بالصناعات الخفيفة التي لا تحمل مخاطرة كبيرة ولا تحتاج رأس مال كبير، فبدأت كوريا الجنوبية بصناعات النسيج وأعمال الحياكة اليدوية وباروكة الرأس والصناعات الخفيفة مثل الإسمنت والأسمدة والكهرباء. لتصبح رقم 1 عالميا في صادرات النسيج في فترة وجيزة وتساهم في تحسن الاقتصاد الكوري.

عمل الرئيس بارك أيضًا على تقوية دور الشركات العملاقة وتسخيرها لخدمة الأهداف التنموية. وكانت هذه الشركات ضعيفة ولا تستطيع أن تصنع منتجات كثيفة رأس المال من دون المساعدات التي تقدمها الدولة. وقد اشترطت الدولة أن تحقق هذه الشركات أداء اقتصاديًا ناجحًا والاستثمار في مجالات اقتصادية وصناعية جديدة في إطار ما ترسمه الدولة من مخططات، والتعاون الوثيق مع الحكومة، كشروط أساسية لتلقي الحماية من الدولة والعديد من الامتيازات التي تشمل المساعدات المالية والتمويلات التفضيلية وضمان الدولة للقروض الخارجية والحماية من اتحادات العمال.

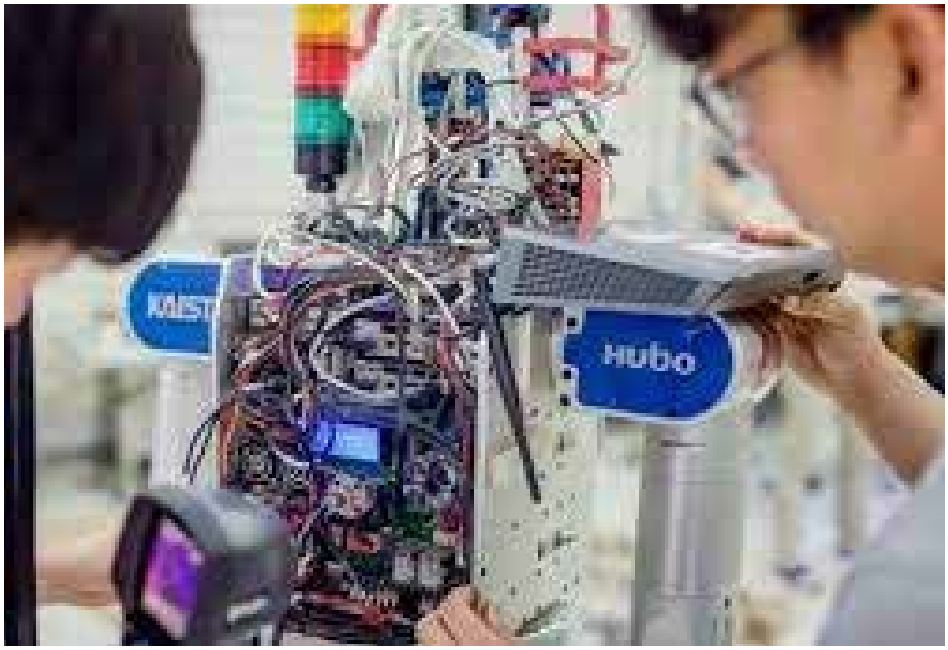

وبفضل هذه الإجراءات تمكنت الشركات العملاقة من المشاركة في مخططات التنمية الاقتصادية وسياسة التصنيع التي رسمتها الدولة.

ولكن مع بداية السبعينات كانت المنطقة تشهد بروز قوى اقتصادية اسيوية ناشئة منافسة تتمثل في تايوان وهونج كونج وسنغافورة وتايلند وبالتالي كان لابد لكوريا من تغيير استراتيجيتها لتستمر بالمنافسة وجاء المخطط الاقتصادي الخماسي الثالث ليعطي الأولوية لإنشاء الصناعات الكيماوية والثقيلة. ولإنجاز هذا المخطط تم إنشاء العديد من مدارس التكوين المهني ومعاهد تكوين المهندسين والعلماء، وألزمت الدولة الشركات الصناعية الكبرى بتدريب مستخدميها. وتم تركيز جهود الدولة وتسخيرها لتطوير هذه الصناعات حيث تم إنشاء لجنة لتطوير الصناعات الكيماوية والثقيلة، وأنشئ صندوق الاستثمار الوطني للإشراف على الاستثمارات في هذا القطاع الذي عرف ارتفاعًا كبيرًا. واستفادت صناعات مثل بناء السفن والبتروكيماويات والصلب من إعفاء ضريبي كامل خلال السنوات الثلاث الأولى، وتكفلت الدولة بتجهيز المناطق الصناعية وربطها بشبكة الطرق والماء والكهرباء. وبحلول 1992، حققت هذه الصناعات نجاحًا كبيرًا في الأسواق الخارجية وأصبحت تشكّل 60.4%من حجم الصادرات.

في سنة 1997، انهار الاقتصاد الكوري بعد الأزمة المالية الآسيوية وواجهت كوريا تحديًا هو الأكبر من نوعه؛ فقد تراجعت أرباح الشركات إلى الصفر وارتفعت ديونها وانهار قطاع الصادرات والنظام المالي للدولة الكورية وغادرت الاستثمارات الأجنبية البلد. ولتجاوز الأزمة تخلّت الدولة عن دورها التنموي وأدخلت إصلاحات لتحرير اقتصادها وتحويله لاقتصاد السوق، واستطاعت كوريا أن تتعافى بفعل تنشيط قطاع الصادرات عبر تخفيض قيمة العملة الكورية وحزمة الإصلاحات المالية التي أدخلتها الحكومة، ناهيك عن حزمة الحوافز التي أطلقتها في مرحلة ما بعد الأزمة. ثم واصلت كوريا تقدمها، وبدأت تراهن على تكنولوجيا المستقبل خصوصًا تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الخضراء، لمواصلة نموها وتقدمها نحو القرن الحادي والعشرين.

ويمكن اجمال اهم الدروس المستفادة من التجربة الكورية في التالي:

1- الاهتمام بالتعليم هو اول درجات النجاح الاقتصادي.

2- الابد من التخطيط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي المرغوب وبدونه لا يمكن ان تستمر اي تجربة تنموية.

3- التحديث المستمر للخطط الاقتصادية واكتشاف المستمر للفرص المتاحة عن طريق التغذية الراجعة مهم جدا لاستمرار النمو الاقتصادي والتطور.

4- يحتاج الاقتصاد احيانا لتدخل الدولة سواء بالتخطيط او بالدعم المادي.

ما يمكن الاستفادة منه من التجربة الكورية في الحالة اليمنية:

1- حتى اقوى اقتصادات العالم بدأت نهضتها بالصناعات الصغيرة والخفيفة، فلا وجود لليأس مع وجود الإرادة.

2- نهضة كوريا الجنوبية تزامنت مع خروجها من حرب مدمرة وانقلاب عسكري وبالتالي متى ما توافرت ارادة التنمية تحقق ذلك مهما كانت الظروف.

3- التخطيط الاقتصادي الذي تم عن طريق مجلس التخطيط الاقتصادي هو الموجه العام للنمو الاقتصادي لكوريا وهو ما يوضح اهمية تشكيل مجالس اقتصادية متخصصة لوضع الخطط الاقتصادية وتحديد الاهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

إلى من يهمه الأمر:

فوضى الطرقات والجبايات.. إلى أين.. وإلى متى؟

د. حسين الملعسي

■ الطرقات هي شريان الحياة وحين ينقطع هذا الشريان فإن الاقتصاد وتحديدا التجارة والسكان والمدن تموت ببطئ.

يعتبر قطاع النقل والمواصلات من القطاعات الناهضة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما توفره من تأمين لحركة نقل الركاب والبضائع وانتظام سلاسل الإمدادات والإنتاج بالسلع والمواد الخام الأساسية على النطاقين المحلي و الدولي، ولذا يلعب هذا القطاع دوراً رائداً في دفع حركة النشاط الاقتصادي والتنموي قدماً من خلال تقديم الخدمات للقطاعات الإنتاجية والخدماتية وللسكان، ومن المعروف أن الطرقات هي أحد أهم مكونات البنية الأساسية لاقتصادات الدول، حيث أنها أحد محددات التطور و النمو الاقتصادي و الاجتماعية كما تُقيم كثروة قوميه وملكية وطنيه عامة.

وفي بلادنا لم تعد الطرقات آمنة بل أصبحت وسيلة من وسائل الحرب بين الأطراف المتحاربة ووسيلة من وسائل الحرب والابتزاز والفوضى من خلال ما تتعرض له حرمتها من تعدي صارخ مثل القطع والتقطع والحرابة وفرض الإتاوات الغير قانونية وتحصيل الأموال بطرق غير مشروعة وبأساليب غير إنسانية وغير مشروعة لا يقرها شرع ولا قانون وتجاوزت تلك الأفعال العادات والتقاليد والموروث الديني والثقافي والقبلي والذي يحرم الاعتداء على الطرقات باعتبارها حق ومصلحة عامة لكل من يستخدمها.

تتعرض الطرقات على طول وعرض البلاد لانتهاكات جسيمة للغاية بسبب الحرب وسيادة الفوضى وضعف سلطة الدولة وهشاشة المؤسسات الأمنية وفسادها وغياب سلطة القانون بشكل لافت، ويتجلى ذلك من خلال ما تتعرض له الطرقات والمسافرين والسلع من حوادث مؤلمة حيث تم إغلاق بعض الطرق نهائياً و البعض الآخر نصبت فيها حواجز عسكرية و أمنية قسمت المجتمع اقتصاديًا وسكانيًا ونفسيًا وإضافة أعباء خطيرة على انتقال الأفراد و السلع تسببت في رفع كلفة الحياة و ضاعفت من المعاناة الإنسانية بشكل خطير جدًا إضافة إلى آثار الحرب والتي تسببت بأزمة إنسانية هي الأشد على مستوى العالم.

إن فترة الحرب قد تسببت في تدمير كبير للبنية التحتية وخاصة الطرقات حيث قدر البعض الخسائر بحوالي سبعة مليار دولار.

أن تلف الطرقات أو تعطيلها أو سدها أو وضع حواجز فيها لا تسبب في تأخير حركة الناس والبضائع فحسب بل وتتسبب أيضا تأخير في وصول المساعدات الإنسانية الغذائية الأساسية ورفع تكاليف نقلها وبالتالي ارتفاع الأسعار وإعاقة النشاط الاقتصادي الخاص.

لقد أصبحت الطرق منهكة للحياة المدنية والنشاط التجاري بسبب انتشار جبايات العبور ومصادرة المقتنيات الخاصة بالمسافرين والقتل وذلك بسبب كثرة انتشار النقاط الأمنية والمجموعات المسلحة وانتشار الحواجز والمعابر والكانتونات المستحدثة والتي تحولت إلى مجموعات ونقاط جباية أكثر منها حماية تسببت في إنهاك الحياة وزيادة المعاناة الإنسانية بما فيها انتهاك حقوق الانسان.

ومن مؤشرات سيادة الفوضى في الطرقات وانتشار الجبايات ما يسود مثلا في الطريق الدولي المهرة - عدن على سبيل المثال لا الحصر فهناك تنتشر عشرات النقاط الأمنية وتحصل فيها أموال بعضها بسندات رسمية وبعضها الاخر بسندات محلية والغالب الأعم جبايات بدون سندات البته وكمثال على ذلك يتوجب على سائق القاطرة الواحدة دفع مبالغ كبيرة من الأموال بمسميات عجيبة مثل دفع غرامات تأخير كبيرة بسبب التوقف لأيام في النقاط الامنية المنتشرة على طول الطريق كما يتوجب عليه دفع رسوم تحسين ست مرات ورسوم ميزان خمس مرات وثلاث مرات رسوم تفرضها السلطات المحلية في المحافظات من المهرة إلى عدن ورسوم الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل وغيرها من الرسوم بدون فواتير التي على سائق المقطورة دفعها أو يمنع من المرور في الطريق العام وهو طريق دولي وكمثال بلغت الرسوم التي دفعها سائق أحد القاطرات بين المهرة وعدن حوالي خمسة مليون وثلاثمائة ألف ريال في رحلة واحدة من المهرة إلى عدن وهي مبالغ كبيرة تضاف إلى أسعار البيع ويتحملها المواطن مما تزيد من أسعار السلع.

إن سكون وسكوت السلطات على تلك الظواهر الخطيرة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وخاصة بعد نقل السلطة وتواجدها مع الحكومة في عدن، هو أمر يثير تساؤلات عديدة حول الأسباب الحقيقية.

أننا ندعو مجلس القيادة الرئاسي والحكومة بضرورة الحل العاجل والشامل بتطبيع الطرقات والنقل وعودتها إلى وضعها الطبيعي وانهاء وإيقاف كل الممارسات الغير قانونية والتخفيف من معاناة الناس وتسهيل انتقال الأفراد والبضائع كوسيلة للحد من زيادة الأسعار بسبب الإتاوات التي تزيد الأسعار وتضاعف من الفقر والمجاعة وتدهور الوضع الإنساني الأسوأ على مستوى العالم.

والله من وراء القصد

#ولا_أسهل
من حوالة عبر القطيبي اكسبرس

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

www.qtbbank.com